علمانية الدفع والأبجدية

التحالف غير المقدس بين الدفع العلماني والإنجيل المنصري

المفكر الإسلامي
الدكتور محمد عمارة

مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع

علمانية المدفع والإنجيل

التحالف غير المقدس بين الدين العالمي والإمبريالية الغربية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الصف : ٨]

إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت

(٢)

علمانية المدفع والإنجيل

التحالف غير المقدس بين المدفع العلماني وإنجيل التنصير

المفكر الإسلامي

الدكتور محمد عمارة

مكتبة الإمام البخاري

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٦٦٤ / ٢٥ / ١٢ / ٢٠٠٧م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر - إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

عمارة ، محمد

علمانية المدفع والإنجيل : التحالف غير المقدس بين المدفع العلماني والإنجيل المنصرين / محمد عمارة . - الإسماعيلية : مكتبة الإمام البخاري ، ٢٠٠٧م .

٨٠ ص ؛ ٢٠ سم (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت ٢١)

تدمك ٦ ٥٢ ٥٢٩١ ٩٧٧

١ - الديانات المقارنة ٢٩١

أ - العنوان

مكتبة الإمام البخاري

للنشر والتوزيع

مصر - الإسماعيلية - ٤٦ شارع الجمهورية - الدراسي - بعد السنترال

ت ٠٦٤ ٣٢٤٣٧٤٣ - جوال ٠١٢ ٣٦٧٦٧٩٧

مُقَدِّمَة

في هذا الكتاب ـ الذي نقدم بين يديه ـ دراستان :

الدراسة الأولى : عن علمانية المدفع والإنجيل ..

والدراسة الثانية : عن العلمانية بين الغرب والإسلام

ولا نجد في التقديم لهذا الكتاب أفضل من نَشْر سطور من « التقرير الرسمي » الذي وضعته لجنة من كبار المفكرين وأساتذة الجامعات البريطانيين ، يرأسها البروفسور « جوردون كونواي » مستشار جامعة « ساكس » ـ Sussx وكان من بين أعضائها أسقف لندن ، ورئيس تحرير صحيفة « نيو ستيتسمان » وأستاذ القانون بجامعة « سوك هامبتون » ، وممثلة عن هيئة الخدمة المدنية ، ورئيس المجلس اليهوديّ لمنع التفرقة العنصرية ، وعدد من كبار الأساتذة الجامعيين .

هذه اللجنة الرسمية التي تألفت لدراسة الموقف الغربيّ من الإسلام ... قد جاء في تقريرها الرسميّ :

« إنّ الشائع في الثقافة الشعبية والثقافة السياسية في الغرب : أن الإسلام مصدر تهديد للدول والشعوب وللثقافة والحضارة الغربية .

وإن الفكرة السائدة : أن الإسلام تهديد رئيسيّ للسلام في العالم .

وأن التعصب الإسلامي تحوّل إلى مصدر للاضطرابات والإرهاب وأنه يماثل تهديد النازية والفاشية للعالم في الثلاثينيات والتهديد

الشيوعيّ في الخمسينيات من القرن العشرين .

وإن الفكرة السائدة : أن الحرب مع الإسلام حتيمة . وأن المتعصبين الإسلاميين يزداد عددهم ، وأنهم يهدفون إلى تدمير الحضارة الغربية ، وهم سعداء لأن هذا هو « الجهاد » الذي يأمر به دينهم . وتتردد في الأدبيات الغربية عبارة : « إن قبائل أصحاب العمامات سوف تنتصر » نتيجة لرفض الغربيين الإنجاب وتزايد الحاجة إلى المهاجرين ، مما يهدد بأن تحيا الحضارة الغربية بعد ذلك بدماء غير أوربية ، وينتشر الإسلام في دول أوربا والولايات المتحدة . وقد بدأ العد التنازليّ بالسماح بتدريس القرآن في المدارس . إن الناس في الغرب يرفضون ـ لا شعوريًا ـ الانتقادات التي يوجهها المسلمون للمجتمعات الغربية وللقيم الأساسية لهذه الحضارة ، مثل الحرية ، والديمقراطية « والحداثة » وفصل الدين عن الدولة وعن السياسة . وإن تشبيه الإسلام بالشيطان ليس مقصورًا على الصحف الصغيرة ، ولكن الصحف الكبرى والكتب والمحاضرات الجامعية في الغرب تكرر عبارات الازدراء للإسلام .

وإنه من السذاجة الادعاء بعدم وجود صراع بين الغرب والإسلام اليوم ، كما كان في الماضي أيام الحروب الصليبية ، وأيام الفتوحات الإسلامية في إسبانيا ، ووصول الجيوش الإسلامية إلى

جنوب فرنسا ، وانتشار الإسلام في ألبانيا ويوغسلافيا بالغزو . وفي الوقت الحالي توجد صراعات المصالح ، ويوجد الصراع المتعلق بإسرائيل ، وبالسيطرة على البترول ، وهذه الصراعات التي تؤدي حتمًا إلى محاولة كل طرف إخضاع الآخر ، وبسببها أيضًا تتراكم المشاعر المعادية للإسلام ، ويزيد الأمر صعوبة وجود الصراع مع الإسلام في الشيشان وأفغانستان والهند ، ووجود توترات وصراعات سياسية داخلية في الدول الإسلامية ذاتها ، وينظر الغربيون إلى هذه الصراعات على أنها صراع بين الحداثة الغربية والجمود الذي يمثله الإسلام ، وحرص المسلمين على صبغ كل أمور حياتهم بالصبغة الدينية . إن العداء للإسلام حقيقة في الثقافة الغربية المعاصرة لا يمكن إنكارها أو تجاهلها » [١] .

تلك سطور من هذا التقرير الرسميّ الغربيّ .. الذي يعلن أن العداء الغربيّ للإسلام حقيقة لا يمكن إنكارها أو تجاهلها .. وأن الإسلام هو الشيطان !! وأن المعركة ليست فقط بسبب البترول وإسرائيل .. وإنما هي بين الحداثة الغربية ـ التي تريد فَصْل الدين الإسلامي عن الدولة والسياسة ـ أي تريد فرض العلمانية على الإسلام .. وعلى المسلمين « الذين يحرصون على صبغ كل أمور حياتهم بالصبغة الدينية » .

(١) [صحيفة الأهرام] ـ مقال الأستاذ رجب البنا : « تقرير عن الإسلام والغرب » عدد ١٨ ـ ١١ ـ ٢٠٠٧م .

هكذا .. وفي هذا التقرير الرسمي ، اتخذ الغرب الإسلام عدوا .. وجعله أخطر من النازية والشيوعية .. متجاهلين أن هذا الغرب ـ الذي يشكو من الإسلام والمسلمين ـ يملأ بلاد الإسلام بجيوشه وقواعده العسكرية ـ وليس للمسلمين في الغرب « عسكري مرور » ! ويملأ المحيطات والبحار الإسلامية بالأساطيل الحربية – وليس للمسلمين في بحار الغرب « سفينة صيد » ! .. وشركاته المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات تنهب ثروات المسلمين ! .. وكنائس الغرب تسير في ركاب جيوش الغزو لتتصير ضحاياه ، الذين يضطرون لبيع عقائدهم لقاء كسرة خبز أو جرعة دواء !! .

فإذا ما أراد المسلمون تحرير بلادهم .. والتماس عزتهم من دينهم .. جاء الغرب بالعلمانية التي تريد تحويل الإسلام إلى مجرد « طقوس .. وتمتمات » ، ليفرضها عليهم ـ بالمدفع والإنجيل ـ بدلاً من الإسلام الذي به يؤمنون . ذلك هو موقف الغرب تجاه الإسلام .. وهذه هي معركة العلمانية الغربية مع الإسلام .. آثرنا الإشارة إليها في التقديم لهذا الكتاب . سائلين المولى ـ سبحانه وتعالى ـ أن يجعل منه كتيبة من كتائب « الجهاد الفكري » في معركة الذود عن حياض الإسلام .. إنه ـ سبحانه ـ أفضل مسئول وأكرم مجيب .

دكتور

محمد عمارة

ذو الحجة ١٤٢٨ هـ

ديسمبر ٢٠٠٧ م

علمانية الدفع والإنجيل

كأس العلمانية المسموم !

كانت العلمانية الغربية ، التي عزلت السماء عن الأرض ، وأحلّت « العقل والعلم والفلسفة » ـ أي منظومة التنوير الغربي ـ محلّ « الله والكنيسة واللاهوت » ، وجعلت من الحداثة « دينًا طبيعيًا » أحلّته محلّ « الدين الإلهي » .

كانت ـ هذه العلمانية ـ بمثابة « الكأس المسموم » الذي تجرعته المسيحية الغربية ، فترنحت ، وأصابها الإعياء والعجز والتهميش ، وبشهادة أحد الخبراء الأثمان ، عالم الاجتماع والنفس « جوتفريد كوبرس » : « فلقد مثلت العلمانية تراجع السلطة المسيحية ـ وضياع أهميتها الدينية ـ وتحول معتقدات المسيحية إلى مفاهيم دنيوية ـ والفصل النهائي بين المعتقدات الدينية والحقوق المدنية ـ وسيادة مبدأ : دين بلا سياسة ، وسياسة بلا دين . لقد نبعت العلمانية من التنوير الغربي ـ وجاءت ثمرة لصراع العقل مع الدين ، وانتصاره عليه ، باعتباره مجرد أثر لحقبة من حقب التاريخ البشري ، يتلاشى باطراد في مسار التطور الإنساني . ومن نتائج العلمانية : فقدان المسيحية لأهميتها فقدانًا كاملًا . وزوال أهمية الدين كسلطة عامة لإضفاء الشرعية على القانون والنظام والسياسة والتربية والتعليم .. بل وزوال أهميته أيضًا

كقوة موجهة فيما يتعلق بأسلوب الحياة لخاص للسواد الأعظم من الناس ، وللحياة بشكل عام . فسلطة الدولة ، وليست الحقيقه ، هي التي تصنع القانون .. وهي التي تمنح الحرية الدينية

ولقد قدمت العلمانية الحداثة باعتبارها ديناً حلّ محلّ لدين المسيحي ، يفهم الوجود بقوى دنيوية ، هي لعقل و لعلم

لكن وبعد تلاشي المسيحية . سرعان ما عجزت العلمانية عن الإجابة على أسئلة لإنسان ، التي كان الدين يُقدِّم لها الإجابات .. فالقناعات العقلية أصبحت مفتقرة إلى ليقين وعدت الحداثة العلمانية غير واثقة من نفسها ، بل وتفكك أسسها العقلية والعلمية علمية ما بعد لحداثة

فدخلت الثقافة العلمانية في أزمة بعد أن أدحضت الدين المسيحي في أزمة والإلهاك الذي أصاب المسيحية أعقبه إعياء أصاب كل العصر العلماني الحديث . وتحققت نبوءة « نيتشة » [١٨٤٤ - ١٩٠٠ م] عن « فرار التطور الثقافي الغربي لأناس يفقدون نجمهم الذي فوقهم ، ويحيون حياة تافهه ، ذات بعد واحد ، لا يعرف لواحد منهم شيئا خارج نطاقه » .

وبعبارة « ماكس فيبر » [١٨٦٤ ١٩٢٠ م] « لقد أصبح هناك أخصائيون لا روح لهم ، وعلماء لا قلوب لهم » .

ولأن الاهتمام الإنساني بالدين لم يتلاش ، بل تزايد . وفي ظلّ انحسار المسيحية ، انفتح باب أوربا لضروب من الروحانيات وخليط من العقائد الدينية لا علاقة لها بالمسيحية ولا بالكنيسة « من التنجيم . إلى عبادة القوى الخفية .. والخارقة . والاعتقاد بالأشباح . وطقوس الهنود الحمر . وروحانيات الديانات الآسيوية . والإسلام . الذي أخذ يحقق نجاحًا متزايدًا في المجتمعات الغربية ..

لقد أزالت العلمانية السيادة الثقافية للمسيحية عن أوربا . ثم عجزت عن تحقيق سيادة دينها العلماني على الإنسان الأوربي ، عندما أصبح معبدها العلمي عتيقًا ! . ففقد الناس « النجم » الذي كانوا به يهتدون . وعد الخلاص المسيحي . ثم وعد الخلاص العلماني . ! »[1]

تلك شهادة خبير غربي . في الدين والاجتماع معًا . على تجرّع المسيحية الغربية لكأس العلمانية المسموم ، الذي أصابها بالهزال والإعياء والتهميش . فكان الفراغ الروحي الذي سقطت فيه الشعوب الأوربية . وخاصة بعد إفلاس الحداثة ودينها الطبيعي

---

(١) جونفريد كوبرين [illegible] المسيحية والعلمانية في [illegible] ٨ [illegible]
وتعليق د. محمد عمارة . طبعة نهضة مصر . القاهرة سنة ١٩٩٩ م

حقائق وأرقام على أرض الواقع

وعلى أرض الواقع، وبالحقائق والأرقام

• **فإن الذين يؤمنون - في أوربا - بوجود إله - مجرد وجود إله - لا يتعدون ١٤ %** من الأوربيين !.

• **والذين يواظبون على حضور القداس بالكنيسة** - مرة في الأسبوع - **في فرنسا** بيت الكاثوليكية، وأكبر بلادها أقل من ٥ % من سكانها أي أقل من ثلاثة ملايين فرنسي أي أقل من نصف عدد المسلمين في فرنسا !

• **وفي ألمانيا، توقف القداس في ١٠٠ كنيسة من أصل ٣٥٠** كنيسة في أبرشية «أيسن» بسبب قلة روادها، الأمر الذي أدى إلى عدد من الكنائس المعروضة للبيع، وتحولت إلى أغراض أخرى من مثل المطاعم والملاهي وحتى المساجد. بينما ارتفع عدد المساجد في ألمانيا من ١٤١ إلى ١٨٧ في عامي سنة ٢٠٠٥م و سنة ٢٠٠٦ وحدهما! وبلغت نسبة المواليد المسلمين ١٠ % من جملة المواليد في السنوات العشر الأخيرة

• **وفي إنجلترا**، صفت أكثر من ١٦٠٠ كنيسة أي ١٠ % من الكنائس الإنجليزية رسمياً باعتبارها زائدة عن الحاجة، ومعروضة للبيع في الوقت الذي يتحدثون فيه عن أن عدد المسلمين الإنجليز

الملتزمين دينيًّا سيتفوّق - في العقود القادمة - على نظرائهم الإنجليكانيين !

ومع أن نسبة المسلمين في إنجلترا هي ٣ ٪ من السكان، فإن المواليد الذين أُطلق عليهم اسم « محمد » سنة ٢٠٠٦ م - يأتون في المرتبة الثانية بعد اسم « جاك » ! (١) .

• **وفي إيطاليا**، عُنِّت « مادونا » في إحدى الكنائس التاريخية، بعد تحويلها إلى مطعم وملهى، وبعد تحويل « المذبح » إلى قرن للبيرة !

• **وفي جمهورية التشيك** لا يذهب للقداس سوى ٣ ٪ من السكان، وتباع الكنائس التاريخية، لتتحول إلى مطاعم وملاهي، ومعروض للبيع منها ٠٠٠ر١ كنيسة، أي نصف عدد الكنائس في جمهورية التشيك ! .

• **وفي سنة ٢٠٠٧ م أُسلم ١١٤,٠٠٠ في فرنسا وهولندا وألمانيا والجزء الشمالي من بلجيكا والنمسا** (٢)

وهذا الواقع البائس الذي صنعته العلمانية بالمسيحية الأوربية هو

---

(١) صحيفة [الحياة] لندن في ٨ - ٥ - ٢٠٠٧ م و [البورويت] الأمريكية في ٢٧ - ٢ - ٢٠٠٧ م ومجلة [فوكس] الألمانية، نقلاً عن صحيفة [المدينة] السعودية، ملحق [الرسالة] في ٢١ - ٩ - ٢٠٠٧ م

(٢) صحيفة [أويست فرانس] الفرنسية، نقلاً عن صحيفة [الدعوة الإسلامية] المصرية في ١ - ٨ - ٢٠٠٧ م

الذي جعل بابا الفاتيكان « بنديكتوس السادس عشر » يعلن في كتابه « بلا جذور ، الغرب ، النسبية ، المسيحية والإسلام » سنة ٢٠٠٦م عن مخاوفه الثلاثة :

١ـ انقراض الأوربيين المسيحيين ـ وخاصة الألمان والإيطاليين والإسبان ـ بسبب تحلل الأسرة ، وعدم الإنجاب ، وزيادة نسبة الوفيات عن نسبة المواليد ..

٢ـ وحلول الهجرات المسلمة ـ العربية والإفريقية ـ محل المسيحيين الأوربيين المنقرضين ! .

٣ـ وأن تصبح أوربا « جزءًا من دار الإسلام » في القرن الواحد والعشرين ! (١) .

الروح الصليبية حية ومتوقدة في مواجهة الإسلام

هكذا صنعت العلمانية بالمسيحية في أوربا

لكن مؤسسات الهيمنة الاستعمارية الغربية ، التي طاردت الدين

(١) جوزيف رتزنجر ، بابا الفاتيكان بنديكتوس السادس عشر ، [illegible] بلا جذور ، الغرب ، النسبية ، المسيحية ، الإسلام ، طبعة نيويورك سنة [illegible] ، وانظر في ذلك أيضًا صحيفة [الشرق الأوسط] لندن ، ملحق « منتدى الكتب » في ٢٦ / ٤ / ٢٠٠٦م ، وأ. محمد عمارة [الفاتيكان والإسلام] طبعة مكتبة الشروق الدولية القاهرة سنة ٢٠٠٧م

واللاهوت في بلادها ، وهمشت دور الكنيسة في مجتمعاتها ، قد ظلت وفية للروح الصليبية في مواجهتها مع الإسلام والمسلمين واستمرت في استخدام الدين والكنيسة والتنصير سلاحًا في الزحف الإمبريالي على عالم الإسلام ! ..

فسلطاتها الاستعمارية تعمل على عملية المسلمين ، لكسر شوكة المقاومة الإسلامية للاستعمار الغربي ، بتحويل الإسلام إلى روحانية فردية معزولة عن السياسة والاجتماع ، مع فتح الأبواب والميادين للكنائس الغربية لتنصير المسلمين ، وذلك لإتمام عملية التغريب والتبعية والإلحاق .. كي يتأبد النهب الاقتصادي والمسخ الحضاري اللذين هما الهدف الأول للاستعمار .

فبعدما يقرب من أربعين عاما على انتصار الثورة الفرنسية ذات التوجُّه العلماني المتوحش والتي همشت النصرانية وكنيستها – نجد الروح الصليبية حية ومتوقدة وحاقدة في مواجهة الإسلام وأمته وحضارته ، عند احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠ م .

ويحكي رفاعة الطهطاوي [١٢١٦ – ١٢٩٠ هـ ١٨٠١ – ١٨٧٣ م] – وكان شاهد عيان يومئذ بباريس – كيف « أن المطران الفرنسي الكبير » لما سمع بأحد الجزائر [أي احتلالها

سنة ١٨٣٠ م] ـ ودخل الملك « شارل العاشر » [١٧٥٧ ـ ١٨٣٦ م] الكنيسة يشكر الله على ذلك ـ [!!] جاء إليه المطران ليهنئه على هذه النصرة ، ومن جملة كلامه ـ ما معناه إنه يحمد الله على كون الملة المسيحية انتصرت نصرة عظيمة على الملة الإسلاميه ، ومازالت كذلك » ! (١)

فالروح الصليبية حاضرة وحاقدة في مواجهة الإسلام وأمته وعلمه وهي توحّد « الدولة » و « الكنيسة » في ظل العلمانية ، كما كان يحدث في العصور الأوربية الوسطى ، عندما تكون المواجهة مع الإسلام !

وبعد قرن من الزمان على احتلال فرنسا للجزائر احتفلت فرنسا العلمانية بمرور قرن على احتلالها لهذا البلد المسلم سنة ١٩٣٠ م ويومئذ لم تنس فرنسا الروح الصليبية المعادية للجزائر المسلمة ، والحاقدة على إسلام الجزائريين . فخطب أحد كبار الساسة الفرنسيين في مهرجانات هذه الاحتفالات ، فقال :

« إننا لن ننتصر على الجزائر ماداموا يقرءون القرآن ويتكلمون العربية ، فيجب أن نزيل القرآن من وجودهم ، وأن نقتلع العربية من ألسنتهم » ! .

(١) رفاعة الطهطاوي [الأعمال الكاملة] ج ٢ ص ٢٢ دراسة وتحقيق د. محمد عمارة ، طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م

وخطب سياسي آخر، فقال: «لا تظنوا أن هذه المهرجانات من أجل بلوغنا مائة سنة في هذا الوطن، فلقد قام الرومان قبلنا فيه ثلاثة قرون، ومع ذلك خرجوا منه. ألا فتعلموا أن مغزى هذه المهرجانات هو تشييع جنازة الإسلام بهذه الديار»!!

كما خطب أحد كرادلة الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية - بهذه المهرجانات - فقال: «إن عهد الهلال في الجزائر قد عبر، وإن عهد الصليب قد بدأ، وإنه سيستمر إلى الأبد. وإن علينا أن نجعل أرض الجزائر مهدًا لدولة مسيحية مضاءة أرجاؤها بنور مدنية منبع وحيها الإنجيل»!(١).

ولقد قص المسلمون الجزائريون في تجربتهم مع الاستعمار الفرنسي إلى «أن موقف البورجوازية الفرنسية هذا هو مدعاة للعجب، فإن هذه البورجوازية نفذت حُكْم الإعدام في القسس، وأحرقت الكنائس، وحاولت محو الدين المسيحي في فرنسا المسيحية. أما في الجزائر، فقد اتخذت مسلكًا مخالفًا، فحولت المساجد إلى كنائس ومجّدت المسيحية، واستخدمت أموال المسلمين لتنصيرهم! وهكذا أحيت الروح الصليبية عندما

(١) انظر دراستنا عن الشيخ محمد البشير الإبراهيمي - الكتاب الأول من أعلام الإحياء الإسلامي] ص ١٢٤، ١٢٥ طبعة مكتبة الشروق الدولية - القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

رفعت عَلَم المسيحية ضد الإسلام في الوقت الذي طلب تسخر فيه من المسيحية والإسلام في آن واحد » [١]

فالعلمانية الأوربية تطارد المسيحية في بلادها .. لكنها تستخدمها في مطاردة الإسلام إبان الزحف الإمبريالي على بلاد المسلمين !

صور من التحالف بين المدفع العلماني وإنجيل المبصرين

* ولقد ظل هذا حال الاستعمار الغربي دائمًا وأبدًا .. ففي مجتمعاته الأوربية يتبنى العلمانية التي تهمش المسيحية .. لكنه في المستعمرات المسلمة يستخدم النصرانية الصليبية وكنائسها لإقامة القواعد الدينية إلى جوار القواعد العسكرية .. وتنصير المسلمين، دعمًا للاحتلال، وتأييدًا للنهب والتبعية والإلحاق.

صنع ذلك بواسطة إرساليات التبشير النصراني ومدارسها وجامعاتها ومؤسساتها الثقافية ومنابرها الإعلامية .. في المشرق العربي .. تلك التي أعلن القناصل الفرنسيون أن الهدف منها هو « تكوين جيش مثقف في خدمة فرنسا في كل وقت .. وجعل البربرية العربية .. [كذا]

---

(١) د. محمود قاسم [الإمام عبد الحميد بن باديس] ص [illegible] طبعة دار المعارف القاهرة

(٢) د. محمد عمارة [مسلمون ثوار] ص ٤٧٠ طبعة دار [illegible] القاهرة سنة ٢٠٠٦ م

تنحني لا إرادياً أمام الحضارة المسيحية لأوربا » (١)

* وعندما عقدت الكنائس الأمريكية مؤتمرها التنصيري الشهير مؤتمر كولورادو في مايو سنة ١٩٧٨ م أعلنت فيه الحرب الصليبية الجديدة على الإسلام، فقالت في وثائق هذا المؤتمر

« إن الإسلام هو الدين الوحيد الذي تناقض مصادره الأصلية أسس النصرانية .. والنظام الإسلامي هو أكثر النظم الدينية المتناسقة اجتماعياً وسياسياً ونحن بحاجة إلى مئات المراكز لفهم الإسلام، ولاختراقه في صدق ودهاء – [!!] ولذلك، لا يوجد لدينا أمر أكثر أهمية وأولوية من موضوع تنصير المسلمين ولذلك، فعلى مديري إرساليات أمريكا الشمالية والقادة المنصّرين الآخرين أن يكتشفوا ويوطدوا أساليب جديدة للتعاون والمشاركة مع كنائس العالم الثالث وعملها المنظم للوصول إلى المسلمين. لقد وطدنا العزم على العمل بالاعتماد المتبادل مع كل النصارى والكنائس الموجودة في العالم الإسلامي إن نصارى البروتستانت في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا –

---

(١) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، سنوات ٨٤٠ – ٨٤٢ – ٨٤٦ – ٨٩٧ – ١٨٩٨ – انظر كتابنا [هل الإسلام هو الحل ؟] ص ٢٢ طبعة دار الشروق القاهرة سنة ٢٠٠٧ م

منهمكون بصورة عميقة في عملية تنصير المسلمين ويجب أن تخرج الكنائس القومية من عزلتها ، وتقتحم بعزم جديد ثقافات ومجتمعات المسلمين الذين تسعى إلى تنصيرهم وعلى المواطنين النصارى في البلدان الإسلامية وإرساليات التنصير الأجنبية العمل معًا ، بروح تامة ، من أجل الاعتماد المتبادل والتعاون المشترك لتنصير المسلمين إذ يجب أن يتم كسب المسلمين عن طريق منصرين مقبولين من داخل مجتمعاتهم ويفضل النصارى العرب في عملية التنصير . إن تنصير هذه البلاد سيتم من خلال النصارى المنتمين إلى الكنائس المحلية ، ويتم ذلك بعد تكوين جالية محلية نصرانية قوية . »[1]

* وفي سبيل اختراق العالم الإسلامي ، تنفيذ هذا المخطط لتنصير المسلمين ، نظّرت هذه الكنائس وقعّدت « للمكافئة الصليبية » ، عندما أعلنت عن « صنع الكوارث » لاستخدام المعونات والمساعدات لتنصير الفقراء والمحتاجين المسلمين ! فالاستعمار الغربي – وحكوماته العلمانية – ينهب ثروات

(١) [التنصير خطة تغزو العالم الإسلامي] الترجمة العربية بوثائق مؤتمر كولورادو ص ٤٥٢ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٧٨٩ ، ٧٩ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٤ ، ٥ ، ٦٢٧ ، ٦٣ ، ٣٨٢ ، ٨٤٥ طبعة مركز دراسات العالم الإسلامي مالطا سنة ١٩٩١ م

المسلمين ، ويحوّل جماهيرهم إلى فقراء ومعدمين . وكنائس الدول الاستعمارية تحت حماية المدافع الاستعمارية تستخدم كسرة الخبز وجرعة الدواء لتحويل هؤلاء الفقراء المعدمين عن دين الإسلام إلى النصرانية العربية » .

وهكذا تمّ ويتمّ التحالف غير المقدس بين « المدفع العلماني » مع « الجيل المنصّرين » .

نعم نظّرت وقعّدت هذه الكنائس لهذه « الميكافيلية الصليبية » فقالت – في وثائق مؤتمر « كولورادوا » :

« لكي يكون هناك تحوّل إلى النصرانية ، فلابدّ من وجود أزمات ومشاكل وعوامل تدفع الناس أفرادًا وجماعات – خارج حالة التوازن التي اعتادوها ! . وقد تأتي هذه الأمور على شكل عوامل طبيعية ، كالفقر والمرض والكوارث والحروب . وقد تكون معنوية ، كالتفرقة العنصرية . أو الوضع الاجتماعي المتدني . وفي غياب مثل هذه الأوضاع المهيئة فلن تكون هناك تحولات كبيرة إلى النصرانية ! . ولذلك ، فإن تقديم العون لذوي الحاجة قد أصبح أمرًا مهمًا في عملية التنصير !! وإن إحدى معجزات عصرنا ، أن احتياجات كثير من المجتمعات الإسلامية قد بدلت موقف حكوماتها التي كانت تناهض العمل التنصيري . فأصبحت

أكثر تقبلاً للنصارى » !! (١) .

« فالمدفع » العلماني الاستعماري الغربي يجتاح مواطن الثروات في عالم الإسلام ، ينهبها . وفي سبيل ذلك يصنع الكوارث التي تطحن الشعوب الإسلامية . ثم يفتح الأبواب تحت قهر المدافع الإرساليات التنصيرية كي تقدّم العون والمساعدة باسم يسوع المسيح ، كي يبيع الفقراء والمعدمون إسلامهم لقاء كسرة خبز أو جرعة دواء !! .

* ولقد وُضع هذا المخطط وهذه « المكيافيلية – الصليبية » في الممارسة والتطبيق .

* فهذه الكنائس الأمريكية ، التي تتحكم في القوة الإمريكية الفرعونية والقارونية بواسطة « التحالف المسيحي » و « اليمين الديني » و « المحافظين الجدد » ، قد نصّرت ربع سكان كوريا الجنوبية أي أقامت في تلك البلاد « قاعدة دينية نصرانية » إلى جوار « القواعد العسكرية الأمريكية » التي أقامتها فيها منذ سنة ١٩٤٥ م .

وجعلت من هذه « القاعدة النصرانية » ، وهي « كنيسة صايمل » ، التابعة لليمين الديني الأمريكي رأس حربة في تنصير العالم ،

(١) المصدر السابق : ص ٤٢٤ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٤٦٩ ، ٣٦٤ ، ٤٧٠

والعالم الإسلامي على وجه الخصوص حتى أن عدد المنصرين الكوريين قد بلغ الرقم التالي للمُنَصِّرين الأمريكان على النطاق العالمي !. وبقيادة الأمبريالية الأمريكية - المفترض أنها علمانية تزامل عمل المُنَصِّرين الكوريين والجنود الكوريين مع عمل المُنَصِّرين الأمريكيين والجنود الأمريكيين حيثما وجد الغزو الأمريكي لبلاد المسلمين من العراق إلى أفغانستان وحتى في مناطق النفوذ والهيمنة الأمريكية

ولإيضاح هذه الحقيقة - التي يجهلها أو يتجاهلها الكثيرون فإن هذا الفرع الكوري للكنائس الأمريكية كنيسة صايمل Church Saemml لم تقف عند التنصير للكوريين وتحويلهم عن ديانتهم البوذية والكونفوشية فحسب وإنما اشتغلت - مع الأمريكان - في التنصير للعالم فأرسلت ١٠٠٠ و ١٦ مُنَصِّر كوري إلى الدول الأسيوية ، وكان نصيب البلاد الإسلامية ٢٥ % من هؤلاء المنصرين الكوريين !.

ولقد كان نصيب أفغانستان ملحوظاً في هذا الجهد التنصيري . فالغزو « الأمريكي الأطلنطي » لأفغانستان سنة ٢٠٠١م قد قضى على مقومات الأمن الغذائي والصحي للشعب الأفغاني ، ولم ينعش في تلك البلاد سوى زراعة

المخدرات التي تضاعفت مساحتها ثلاث مرات !

وفي ظلّ هذا الفقر المدقع الذي صنعته « المدافع العلمانية » تمدد التبشير الحامل « للإنجيل » مع كسرة الخبز وجرعة الدواء.

وشهيرة تلك الأزمة التي تفجرت إعلاميا في ١٩ يوليو سنة ٢٠٠٧ م، عندما أسرت « حركة طالبان » ٢٣ مُبَشِّرًا كوريا كانوا يعملون على تبشير المسلمين في أفغانستان التي ليس في شعبها نصراني واحد. ويجعلون ضحاياهم يعنون « إنني الآن أفهم حب يسوع هالالويا. إنني الآن نظيف [وكأن الإسلام هو القذارة] وقد أصبحت شخصا آخر. آمين » !.

وقد قامت حركة طالبان بإعدام أحد هؤلاء المُبَشِّرين نفس « باي هيونج كيو » Pastor Hyun Kuac في ٢٦ يوليو سنة ٢٠٠٧م .. ثم أفرجت عن الباقين الذين كان أغلبهم نساء – لقاء فدية.

وبعد تعهُّد الحكومة الكورية الجنوبية في ٢١ يوليو سنة ٢٠٠٧م بمنع سفر المُبَشِّرين إلى أفغانستان، وبسحب جنودها من هناك مع نهاية سنة ٢٠٠٧ م. كذلك سبق للحكومة الأفغانية أن رحّلت ألفا من هؤلاء المبشرين الكوريين، المتدفقين على أفغانستان في حماية المدافع الأمريكية الأطلنطية !.

ولقد امتد هذا النشاط الكوري التنصيري إلى بلاد إسلامية كثيرة، منها الصومال والسودان وباكستان وتركيا والشيشان وداغستان. ولقد قامت الحكومة الروسية بطرد المُنَصِّر الكوري « هنري لي » من الشيشان وداغستان سنة ٢٠٠٣م .. (١).

بل لقد أرسلت هذه الكنيسة الكورية - كنيسة صايمل - قرابة السبعين « متطوعًا » إلى مصر - بلد الأزهر الشريف - وذلك للعمل في عشر محافظات مصرية، تحت ستار العمل في مجالات « التكوين المهني والكهرباء والكمبيوتر والتمريض وتعليم اللغة الكورية » للمسلمين المصريين ! (٢).

ولقد امتد نشاط هؤلاء المُنَصِّرين الكوريين إلى العراق في ظل الاحتلال الأمريكي سنة ٢٠٠٣م، وإلى مواطن تجمعات اللاجئين العراقيين في الأردن وغيرها. حتى لقد هاجم نشاطهم هذا بطريرك الكاثوليك في العراق « إيمانويل ديلي » في ١٩ مايو سنة ٢٠٠٥م قائلا: « **إنهم أتوا لتحويل مسلمين فقراء عن دينهم باستخدام بريق المال والسيارات الفارهة** » !.

---

(١) د. محمد سيد سليم، صحيفة الأهرام القاهرة، في ٢٠ - ٩ - ٢٠٠٧م.

(٢) المرجع السابق في ١٠ - ٩ - ٢٠٠٧م.

وأشار إلى ما يحدثون بنشاطهم التنصيري من « تدمير التواصل الاجتماعي والديني بين مكونات الشعب العراقي »

ولقد أسرت المقاومة العراقية عددا من هؤلاء المُتنصِّرين الكوريين في إبريل سنة ٢٠٠٤ م ، وتمّ الإفراج عنهم ، بعد إعدام أحدهم - القس « كيم سون إيل » في يونيو سنة ٢٠٠٤ م ..[1]

* أما الدور التنصيري الأمريكي المباشر في العراق فحدِّث عنه ولا حرج ! .

فعندما قادت أمريكا الحرب التي غزت بها العراق في مارس سنة ٢٠٠٣ م ، رأينا نموذجًا صارخًا للخلف « الإمبريالي - الصليبي » فهي حرب للسيطرة على ثلثي منابع الطاقة في العالم ، ليكون القرن الواحد والعشرون قرن الإمبريالية الأمريكية - وحدها دون شريك !

وفي سبيل ذلك وظفت هذه الإمبريالية الأمريكية مؤسسات صليبية وتنصير لكسر شوكة الإسلام المجاهد ، الذي أطلقت عليه أوصاف « الأصولية » و « الإرهاب » و « الأشرار »

ولقد نشرت مجلة « نيوزويك » الأمريكية - أن الحرب على العراق - عدد ١١ - ٣ - ٢٠٠٣م - أن الرئيس الأمريكي « بوش الصغير » قد أقنع نفسه ، وأعلن أن حربه على العراق « هي حرب

(١) المرجع السابق في ٢ - ٩ - ٢٠٠٧م

عادلة ، وفق المفهوم المسيحي كما شرحه القديس أغسطين [٣٥٤ - ٤٧٠ م] في القرن الرابع وكما فصّله كل من القديس توما الإكويني [١٢٢٥ - ١٢٧٤ م] ومارتن لوثر [١٤٨٣ - ١٥٤٦ م] وآخرون ! وأنه - أي بوش - قد « نبش كلمة « الأشرار » التي أطلقها على العراق وأفغانستان وإيران - وكل قوى الممانعة الإسلامية - من سفر المزامير » ! . وأنه يبدأ عمله صباح كل يوم بالمطالعة - بناء على توصية القس « نيل جراهام » في كتاب القس « أورو الدشامبرز » - الذي مات سنة ١٩١٧م وهو يعظ الجنود البريطانيين والأستراليين بالزحف على القدس لانتزاعها من أيدي المسلمين ! .

كما نشرت المجلة - الأمريكية في ذات العدد دعم « المؤتمر المعمداني الجنوبي » وقساوسته السياسيين - من أمثال « ريتشارد لاند » و « فرانكلين جراهام » الغزو العراق ، وتنصير المسلمين فيه ! وبعبارة « نيوزويك » « فإن هؤلاء المبشرين الإنجيليين لا يخفون رغبتهم في تحويل المسلمين إلى المسيحية ، حتى - لا بل لاسيما - في بغداد » (١) .

ولقد نشرت « نيويورك تايمز » في عددي ٥ - ٦ - ٤ - ٢٠٠٣ م

(١) نيوزويك ٣ في [illegible] ٢٠٠٣ م

ـ أي إبان الغزو للعراق ـ أن جيشا من المبشرين الأمريكيين قد صحب الجيش الأمريكي الزاحف على العراق من الكويت وأن « من بين تلك الجماعات التبشيرية المصاحبة للجيش الأمريكي في حربه على العراق مبشرين تابعين للكنيسة المعمدانية والكنيسة لمشيخية . حيث ذكر ممثلو الكنيسة المعمدانية أنه منذ بدأت الحرب الأمريكية على العراق تطوع نحو ٨٠٠ مبشر من خلال مجلسها التبشيري لتقديم الدعم الروحي والمادي للشعب العراقي باسم يسوع المسيح ! ومن بين هؤلاء المبشرين « فرانكلين جراهام » الذي دشن حفل تنصيب « بوش » رئيسا لأمريكا – والذي وصف الإسلام بالشر والعنف والإرهاب ! . ووالده « بيلي جراهام » – الذي وصف نبي الإسلام بأنه إرهابي ووثني ! ..

ولقد أعلن « فرانكلين جراهام » ـ وهو بالكويت ، يهم بدخول العراق ، في ركاب الجيش الأمريكي : « لقد جئت إلى هنا تمهيدًا لدخول العراق ، فرغم أن نسبة المسلمين في العراق تشكل ٩٧ % من إجمالي تعداد السكان ، إلا أنه يجب ألا ننسى أن المسيحية سبقت الإسلام في دخول العراق ! إنني هنا لدعم مسيحيي العراق ! .. وعندما نقدم الدواء أو الطعام لغير المسيحيين

فإننا لا نفعل ذلك باسمنا ، ولكننا نفعل ذلك باسم ابن الرب !! .

ولقد تحدثت « نيويورك تايمز » عدد ٦ - ٤ - ٢٠٠٣ م عن العقيدة المسيحية الصهيونية الموجهة لأركان الإدارة الأمريكية - التي شنت الحرب على العراق - والتي أعلنت « الحملة الصليبية » ضد الإسلام في ١٦ - ٩ - ٢٠٠١ م - فقالت الصحيفة الأمريكية « إن السيد «كولن باول » يصف نفسه بأنه عاشق للطقوس لكنيسة المسيحية الصهيونية ولسيدة « كوندليزا رايس » كان والدها قسيسا بإحدى كنائس المسيحية الصهيونية بولاية ألاباما . و « ديك تشيني » يؤمن بنفس منهج التبشيري للرئيس جورج بوش ، والقائم على فكرة أن الطريق إلى التشيرية يبدأ بالمدفع والإنجيل ! . ونفس الأمر ينطبق على وزير الدفاع « دونالدرامسفيلد » في حين تؤثر ديانة « بول وولفويتز » - اليهودية - على توجيهاته السياسية مما دفع بعض المراقبين لقول : « إن السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الحالية تتم صياغتها و لتعبير عنها طبقا للمعتقدات التصيرية ، وتقسيم العالم إلى مؤمنين ووثنيين » !! (١).

---

(١) [نيويورك تايمز] في ٦ - ٤ - ٢٠٠٣ م ونقلت عن صحيفة [...] في ١٤ - ٤ - ٢٠٠٣ م

هكذا استخدمت - وتستخدم - العلمانية الغربية « المدفع والإنجيل » في مواجهة الإسلام والمسلمين !

الغرب هو الذي يعلن الحرب على الإسلام وحضارته

إنّ الغرب ، الذي زرع - ويزرع - العلمانية في المجتمعات الإسلامية ، بواسطة سلطات الاستعمار المباشر ، وبواسطة المتغربين العلمانيين من أبناء جلدتنا ، الذين صنعهم على عينه في بلادنا - هو الذي أعلن الحرب على الإسلام ، عندما جعله العدو و « الخطر الأخضر » الذي أحلّه محل « الخطر الشيوعي الأحمر » ، فور سقوط الشيوعية وأحزابها وحكوماتها أوائل سنة ١٩٩١ م - لا لشيء إلا لاستعصاء الإسلام على العلمنة ، ومن ثم استعصائه على التبعية والذوبان في النموذج الحضاري الغربي ، ورفضه - من ثمّ - الاستسلام للإمبريالية الغربية ..

لقد أعلن هذا الغرب الإمبريالي الحرب على الإسلام وأمته وحضارته وعالمه كي يجرعه « كأس العلمانية المسموم » ، الذي همش المسيحية الغربية وأصابها بالهزال والإعياء والإفلاس

وعن هذه الحقيقة كتبت مجلة [شئون دولية] الصادرة في « كمبردج » بلندن ، عدد يناير سنة ١٩٩١ م تقول : « **لقد شعر**

الكثيرون بالحاجة إلى اكتشاف تهديد يحلّ محلّ التهديد السوفيتي وبالنسبة لهذا الغرض فإن الإسلام جاهز في المتناول ! .

إن أوربيين كثيرين يتساءلون عما إذا كان من الممكن جعل الإسلام يقبل بقواعد المجتمع العلماني مثلما فعلت المسيحية بعد صراعات كثيرة وطويلة ومؤلمة ؟ أم أن رسوخ الإسلام في المجال السياسي والاجتماعي يجعله يرفض القول بالمبدأ المسيحي العربي الذي يُميّزُ بين ما لله وما لقيصر ، وبما لا يسمح لمعتنقيه أن يصبحوا مواطنين خاضعين للقانون بصوره يُعوّل عليها في ديمقراطية علمانية ؟

إن النظرية التي يعتنقها علماء الاجتماع ، والتي تقول إن المجتمع الصناعي والعلمي الحديث يقوض الإيمان الديني ، صالحة على العموم لقد تناقص التأثير السياسي والسيكلوجي للدين ، عمليًا في كل المجتمعات ، وبدرجات متفاوته ، وأشكال مختلفة . لكن عالم الإسلام استثناء مدهش وتام جدًا من هذا ! . فلم تتم أي علمنة في عالم الإسلام .

إنّ سيطرة الإسلام على المؤمنين به هي سيطرة قويه ، هي بطريقة ما أقوى الآن عما كانت من مائة سنه مضت إن الإسلام مقاوم للعلمنة نوعًا ما ، والأمر المدهش هو أن هذا يظل صحيحا

في ظل مجموعة مختلفة من النظم السياسية ، فهو صحيح في ظلّ نظم راديكالية (ثورية) اجتماعيًا ، وهو صحيح أيضًا في ظلّ النظم التقليدية ، وهو صحيح بالنسبة إلى النظم التي تقف بين النوعين .

إنّ وجود تقاليد محلية للإسلام ، قد مكّن العالم الإسلامي من أن يفلت من المعضلة التي أرّقت مجتمعات أخرى أثار الغرب فيها الاضطراب والإذلال ، معضلة إضفاء الطابع المثالي على الغرب ومحاكاته . لقد امتلك الإسلام مقومات الإصلاح الذاتي ، باسم الإيمان المحلي ، وذلك هو التفسير الأساسي لمقاومة الإسلام المرموقة لاتجاه العلمنة ..

إنّ الإسلام ، من بين الثقافات الموجودة في الجنوب ، هو الهدف المباشر للحملة الغربية الجديدة ، ليس لسبب سوى أنه الثقافة الوحيدة القادرة على توجيه تحدٍّ فعلي وحقيقي لمجتمعات يسودها مذهب اللاأدرية وفتور الهمة واللامبالاة ، وهي آفات من شأنها أن تؤدّي إلى هلاك تلك المجتمعات ماديًا ، فضلا عن هلاكها المعنوي .. » (١) .

وعن ذات الحقيقة ، حقيقة استعصاء الإسلام على العلمنة والتبعية

(١) مجلة [شئون دولية] عدد يناير سنة ١٩٩٠ م ملف عن الإسلام والمسيحية ، العالم الاجتماعي [دوار دامور نيمر] العدد السنوي ديسمبر سنة ٢٠٠٠ م فبراير سنة ٢٠٠٢ م .

النموذج الغربي ... وعداء الغرب للإسلام بسبب هذه الممانعة الفريدة والأكيدة ... يقول المفكر الاستراتيجي الأمريكي « فوكوياما » : « إن الحداثة التي تمثلها أمريكا وغيرها من الديمقراطيات المتطورة ، ستبقى القوة المسيطرة في السياسة الدولية ، والمؤسسات التي تجسد مبادئ الغرب الأساسية ستستمر في الانتشار عبر العالم وهذه القيم والمؤسسات تلقى قبولاً لدى الكثير من شعوب العالم غير الغربية ، إن لم نقل جميعها . ولكن السؤال هو ... هل هناك ثقافات أو مناطق في العالم ستقاوم ، أو تثبت أنها منيعة على عملية التحديث ... بهذا المعنى الأمريكي والغربي ؟ ! » .

ثم يجيب « فوكوياما » على هذا التساؤل الذي طرحه فيقول :

« إن الإسلام هو الحضارة الرئيسية الوحيدة في العالم التي يمكن الجدال بأن لديها بعض المشاكل الأساسية مع الحداثة . فالعالم الإسلامي يختلف عن غيره من الحضارات في وجه واحد مهم ، فهو وحده قد ولّد تكراراً خلال الأعوام الأخيرة حركات أصولية مهمة ، ترفض لا السياسات الغربية فحسب ، وإنما المبدأ الأكثر أساسية للحداثة العلمانية نفسها ... وإنه بينما تجد شعوب آسيا وأمريكا اللاتينية ودول المعسكر الاشتراكي وأفريقيا الاستهلاكية الغربية مغرية ، وتود تقليدها ـ لو أنها فقط استطاعت

ذلك ـ فإن الأصوليين المسلمين يرون في هذه الاستهلاكية دليلا على الانحلال الغربي » ..

ويعترف « فوكوياما » أن هذا الاستعصاء الإسلامي على العلمنة ، وهذه الممانعة الإسلامية للحداثة الاستهلاكية الغربية هي سبب الحرب التي يشنها الغرب على الإسلام ، وليس السبب هو ما يسميه الغرب بـ « الإرهاب » ـ فيقول : « إن المسألة ليست ـ ببساطة ـ حربًا على الإرهاب . كما تظهر الحكومة الأمريكية بشكل مفهوم ـ [؟ !] وليست المسألة الحقيقية ـ كما يحاول الكثير من المسلمين ـ هي السياسة الخارجية الأمريكية في فلسطين ، أو نحو العراق . إن الصراع الأساسي الذي نواجهه ، لسوء الحظ ، أوسع بكثير ، وهو مهم ، ليس بالنسبة إلى مجموعة صغيرة من الإرهابيين ، بل لمجموعة أكبر من الراديكاليين الإسلاميين ، ومن المسلمين الذين يتجاوز انتماؤهم الديني جميع القيم الأساسية الأخرى . إن الصراع الحالي ليس ـ ببساطة ـ معركة ضد الإرهاب ، ولكنه صراع ضد العقيدة الإسلامية الأصولية التي تقف ضد الحداثة الغربية . إنه يشكل تحديًا أيديولوجيًا هو « في بعض جوانبه » أكثر أساسية من الخطر الذي شكلته الشيوعية .

وإن التطور الأهم ينبغي أن يأتي من داخل الإسلام نفسه ، فعلى

المجتمع الإسلامي أن يقرر فيما إذا كان يريد أن يصل إلى وضع سلمي مع الحداثة، وخاصة فيما يتعلق بالمبدأ الأساسي حول الدولة العلمانية .. أم لا ؟ ! » (١)

فهذه الحرب الصليبية الغربية المعلنة على الإسلام وأمته وحضارته والتي تقودها أمريكا - ليس سببها - باعتراف « فوكوياما » ما يسمى بالإرهاب - وإنما السبب الحقيقي والأعمق هو استعصاء الإسلام على العلمنة ورفضه للحداثة الاستهلاكية الغربية !

تاريخ الغرب العلماني في استخدام الصليبية ضد الإسلام

وإذا كان هذا هو تاريخ الغرب العلماني في استخدام الصليبية سلاحًا في مشروعه الإمبريالي ضد العالم الإسلامي - وهو تاريخ قديم قدم المشروع الإمبريالي الغربي .

• الذي استخدم النصرانية الرومانية والبيزنطية لقهر النصرانية الشرقية ، بعدة قرون قبل ظهور الإسلام ، والفتوحات الإسلامية

• والذي استخدم الحملات الصليبية مدة قرنين من الزمان [٤٨٩ - ٦٩٠ هـ ١٠٩٦ - ١٢٩٦ م] لإعادة اختطاف الشرق من الإسلام

فإن هذه النزعة الدينية الصليبية قد انتعشت وتزايدت في بعثة

(١) [نيوزويك] - العدد السنوي - ديسمبر سنة ٢٠٠٠م - فبراير سنة ٢٠٠٢م

العربية والسياسات العربية والممارسات العربية ولدى النظم العربية - المفترض علمانيتها - في العقود الأخيرة ، لأسباب عديدة منها الصحوة الإسلامية التي أعادت الإسلام ليكون « الفكرية والأيديولوجية » التي يواجه بها المسلمون الإمبريالية العربية بعد سقوط الخيارات والنماذج التغريبية في المجتمعات الإسلامية

وعن هذه الحقيقة الهامة - حقيقة تزايد اللغة الدينية والتأثير الديني لدى المؤسسات السياسية العربية - تقول مجلة [شئون دولية]

« إنه من الواضح أن الدين أصبح يقتحم الشئون الدولية بصورة متزايدة ، أو بالأحرى يعيد إدخال نفسه فيها

ويصعب أن تكون مصادفة أن الديمقراطيين المسيحيين في كل بلد أوربي موجودون على الدوام بين أشد أنصار الوحدة الأوربية حماسًا ، أو أن القادة القوميين الثلاثة الذين أرسوا أسس الاتحاد الأوربي الحالي - كونوراد أديناور [١٨٧٦ - ١٩٦١ م] والسيد دى جاسبري [١٨٨١ - ١٩٥٤ م] وروبرت شومان [١٨٨٦ - ١٩٦٣ م] - كانوا جميعهم من الديمقراطيين المسيحيين ، ومن الكاثوليك المخلصين - إنّ هناك انطباعا قويا بأن الإشارات إلى المسيحية - في سياق دولي - قد تضاعفت في وسائل الإعلام العربية . ولاشك أن السبب الرئيسي في هذا هو التغييرات التي

وقعت في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية. ففي بعض بلدان أوربا الشرقية لعبت الكنيسة دورًا مهمًا في إحداث التغيير السياسي بولندا بصورة واضحة، وألمانيا الشرقية بصورة غير متوقعة، بدرجة أكبر، وكذلك تشيكوسلوفاكيا إلى حد ما. وفي الاتحاد السوفيتي بدأ التغيير من أعلى، وعلى يد المثقفين العلمانيين، لكن دور المثقفين المسيحيين في مقاومة النظام، وتقدمهم لإدانته لم يكن بحال من الأحوال أمرًا تافهًا، والأمر الذي كان مدهشًا حقًّا هو السرعة التي اتجه بها المجتمع والدولة على حد سواء إلى الكنيسة في بحث يائس عن شيء يملأ الفراغ الأخلاقي المروع الذي كشف عنه انهيار الأيديولوجية الشيوعية. وكان لهذه الأحداث تأثير مدهش على المواقف الغربية.. فبدلًا من الكتلة السوفيتية.. اكتشفنا زملاء أوربيين يشاركوننا ميراثنا الحضاري والديني.

وكان لابدَّ لأوربا - التي اعتادت أن تعرّف نفسها من خلال تحديد الآخر - أن تبحث عن آخر جديد يحلّ محلّ الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي بعدما انهارت أيديولوجيته. وكان هذا الآخر هو الإسلام. إننا في وقت يسود فيه انطباع قوي بتضاعف الإشارات إلى المسيحية في السياق الدولي..»

هكذا حللت المجلة الأكاديمية الرصينة هذا المتغير الهام

متغير عودة العامل الديني إلى السياسات الغربية من جديد . وبصورة ملحوظة ومؤثرة ومتزايدة . بعد أن « كان المجتمع الدولي للقرن العشرين تسوده الثقافة الغربية الحديثة ، وواحدة من سماتها العلمانية » (١) .

الخلاصة

وخلاصة هذا التحليل هي :

١ـ عودة العامل الديني إلى الدخول والبروز والفعل والتأثير في السياسات الغربية .

٢ـ دور المسيحية والأحزاب المسيحية الديمقراطية في تأسيس الوحدة الأوربية

٣ـ دور الكنائس الأوربية في إسقاط الشيوعية ، وعودة أوربا الشرقية إلى الحضارة الغربية المسيحية اليهودية

٤ـ عودة الدين كي يصبح « معيارًا » في تعريف أوربا « لنفسها » إزاء « الآخر » .

٥ـ دور هذه العامل والمعيار الديني في اختيار الغرب للإسلام عدوًّا أحلّه محلّ العدو الشيوعي !! أي عودة النزعة الصليبية من جديد

---

(١) [شؤون دولية] مصدر سابق

إلى السياسة الدولية، وخاصة في المواجهة العربية مع الإسلام.

ففي الحقبة الرومانية والبيزنطية تجلّت الوحدة بين «القيصرية» و«الكنيسة» في مواجهة الشرق ونصرانيته.

• وفي الحقبة الصليبية – بالعصور الوسطى الأوربية – توحد «أمراء الإقطاع الأوربيون» مع «الكنيسة» و«البورجوازية التجارية» ضد الإسلام والشرق الإسلامي.

• واليوم.. وعقب سقوط «الخطر الشيوعي الأحمر» – وتوحد العرب في إطار الحضارة المسيحية – اليهودية – وإحلال العرب الإمبريالي الإسلام وصحوته عدوٌّ وخطرٌ أخضر – تعود الوحدة للمؤسسات الهيمنة العربية في المواجهة مع الإسلام – وفي مقدمة هذه المؤسسات «المؤسسات السياسية» و«الكنائس العربية».

• وفي ضوء هذا المتغير – الذي يجب أن يأخذ حقه في الدرس والتحليل – نفهم الحديث عن وجوب جعل أوربا «ناديا مسيحيا» مغلقا في وجه تركيا المسلمة، وهو موقف يُعلنه السياسي الفرنسي «جيسكار ديستان» – واضع دستور الاتحاد الأوربي – ونفهم موقف الفاتيكان الرافض لدخول تركيا إلى هذا «النادي المسيحي».

• ونفهم – كذلك – تخلّي العلمانية الفرنسية عن حيادها إزاء الأديان، لتقف – في مسألة الحجاب – ضد الشعائر الإسلامية على

وجه الخصوص ! ولفهم إعلان بابا الفاتيكان « بنديكتوس السادس عشر » عن مخاوفه الثلاثة :

١ - انقراض المسيحيين الأوربيين ديموجرافيا

٢ - وحلول الهجرات الإسلامية - العربية والإفريقية - محل المسيحيين الأوربيين المنقرضين .

٣ - وتحول أوربا إلى « جزء من دار الإسلام في القرن الواحد والعشرين » ! (١)

• ولفهم اتحاد المؤسسات العربية ، واجتماعها سياسيا ودينيا على التخويف من الإسلام ، فمع القوانين المقيدة لحريات المسلمين في الغرب ، والتي تقنن التمييز العنصري ضدهم ، ومع حملات الإعلام والثقافة التي تشيع الكراهية ضد الإسلام والمسلمين - والتي تمارسها المؤسسات السياسية الغربية - تأتي تصريحات كبار الكرادلة المُحَرِّضة على الإسلام والمسلمين

• فالكاردينال الإيطالي « جاكومونتفي » أسقف بولونيا يدعو إلى « استئصال المسلمين من أوربا » ! ..

فصورة أوربا والغرب - بل والعالم - بنظره ، لا يمكن أن تكون متعددة الديانات ، ووفق عبارته « فإما أن تتحول أوربا إلى مسيحية

(١) [بلا حدود : الغرب ، النسبية ، المسيحية والإسلام] مصدر سابق

فورًا ، وإلا ستكون إسلامية مؤكدًا » [١]

• والكاردينال « بول بوبار » – مساعد بابا الفاتيكان ، ومسئول المجلس الفاتيكاني للثقافة ، يعلن : « إن الإسلام يشكل تحديًا بالنسبة لأوربا وللعرب عمومًا » ! [٢]

• والمونسنيور « جوزيبي برناردينى » يقول : في حضرة بابا الفاتيكان : « إنَّ العالم الإسلامي سبق أن بدأ يبسط سيطرته بفضل دولارات النفط ، وهو يبني المساجد والمراكز الثقافية للمسلمين المهاجرين في الدول المسيحية ، بما في ذلك روما عاصمة المسيحية . فكيف يمكننا ألا نرى في ذلك برنامجًا واضحًا للتوسع ، وفتحًا جديدًا » [٣] .

• والحكومات العربية – التي كانت حارسة للحياد بين الأديان – غدت الحامية للتهجم على الإسلام ورموزه ومقدساته ، تحت ستار « حرية التعبير » ! وبعد أن كانت شديدة العداء ضد الأحزاب الفاشية الجديدة ، رأيناها تفسح المجال للمظاهرات التي تقودها هذه الأحزاب الفاشية – في العديد من العواصم والمدن الأوربية

---

(١) صحيفة [العالم الإسلامي] مكة في ١ [illegible] ٢ م

(٢) صحيفة [الشرق الأوسط] لندن في [illegible] ٩٩٩ م

(٣) المرجع السابق في ٣ [illegible] ٩٩٩ م

في سبتمبر سنة ٢٠١٧م ضد مصطلح «حقير أسفه أو...»!!

هكذا يتصاعد تحالف «العلماني - صهيوني» عربي ضد الإسلام والمسلمين. وتزيد في موجهة الصحوة الإسلامية وتصعيد الإسلامي - «البعبع الجديد» في المؤسسات العربية - العلمانية والدينية جميعًا. وتسعى الإمبريالية العربية في سبيل استعمارها تحارب الإسلام بأي مستخدم «تصدع». والإسلام «بكسر السين» هو الإسلام والصحوة الإسلامية التي سرت وتسري روحها بين جماهير المسلمين. ويجد المسلمون أنفسهم اليوم كما وجدوهم على امتداد تاريخهم الطويل أمام النشأة الإلهية التي لا تبديل لها ولا تحويل: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ [البقرة ٢١٧] ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الصف ٨]. ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ ۝ لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٦ - ٣٧]. صدق الله العظيم.

العلمانية بين الغرب والإسلام

نشأة العلمانية

مصطلح « العلمانية » ، هو الترجمة التي شاعت بمصر والمشرق العربي للكلمة الإنجليزية SECULARISM بمعنى الدنيوي والعالمي والواقعي من الدنيا والعالم والواقع ، المقابل « للمقدس » أي الديني « الكهنوتي » النائب عن السماء ، والمحتكر لسلطتها ، والمالك لمفاتيحها ، والخارق للطبيعة وسننها ، والذي قدّس الدنيا قداسة الدين ، وثبّت متغيراتها العلمية والقانونية والاجتماعية ثبات الدين .. (١)

ولأن هذا هو معنى المصطلح ، في نشأته وملابساته الأوربية النزعة الدنيوية ، والمذهب الواقعي في تدبير العالم من داخله ، وليس بشريعة من ورائه . فلقد كان قياس المصدر هو « العالمية » أو « العالمانية » لكن صورته غير القياسية : « العلمانية » هي التي قُدر لها الشيوع والانتشار ، والعلمانية ، كنزعة في تدبير العالم ، وكمذهب في المرجعية الدنيوية لشئون العمران الإنساني ، لا يمكن فهمها ومن ثم فهم الموقف الإسلامي منها بمعزل عن

---

(١) انظر [معجم العلوم الاجتماعية] وضع مجمع اللغة العربية القاهرة سنة ١٩٦٥ م و [قاموس علم الاجتماع] إشراف د. عاطف غيث طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠ م و د. محمد البهي [العلمانية والإسلام بين الكفر والتضليل] ص ٧ ، ٨ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧ م

الملابسات الأوربية ، لنشأتها في إطار الحضارة الغربية المسيحية ، بجذورها الإغريقية الفلسفية ، وتراثها الروماني القانوني ، والإضافة المسيحية لهذه الجذور وذلك التراث . وإذا كان التفصيل في هذه القضايا هو مما يخرج هذه الدراسة عن آفاقها ومقاصدها ، **فإننا نكتفي بالإشارة إلى بعض القضايا في شيء من الإيجاز**

لقد ظلت المسيحية ، منذ نشأتها وعبر قرون طويلة من حياتها في المجتمعات الأوربية ، دينا لا دولة ، وشريعة محبة لا تقدم للمجتمع مرجعية قانونية ولا نظاما للحكم ، ورسالة مكرسة لخلاص الروح ، تدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله . وظلت رسالة كنيستها خاصة بمملكة السماء ، لا شأن لها بسلطان الأرض وقوانين تنظيم الاجتماع البشري ، في السياسة والاجتماع والاقتصاد ، وعلومها ومعارفها .

وعبر هذه القرون ، حكمت العلاقة بين الكنيسة والدولة - أي الدين والمجتمع - نظرية « السيفين » Theory of the Two Swords - أي السيف الروحي أو السلطة الدينية للكنيسة - والسيف الزمني أو السلطة المدنية للدولة .

فلما حدث وتجاوزت الكنيسة حدود رسالة الروح ومملكة السماء ، واغتصبت السلطة الزمنية أيضا ، أضفت على الدنيا قداسة الدين ، وثبتت متغيرات الاجتماع الإنساني ثبات الدين ، فدخلت

المجتمعات الأوربية مرحلة الجمود والانحطاط وعصورها المظلمة. وسادت في تلك الحقبة نظرية « السيف الواحد » Theor of One Sword أي السلطة الجامعة بين الديني والمدني سواء تولاها « البابوات » الأباطرة أو الملوك الذين يوليهم ويباركهم البابوات. وعرف هذا النظام، في التاريخ الأوربي، بنظرية الحق الإلهي للملوك Divine Right of the Kings (١).

وفي مواجهة هذا النظام، ووقع الانحطاط الحضاري الذي أثمرته تطبيقاته التي قدست الدولة وحكامها، وجمدت الدنيا ومجتمعاتها وعلومها، كانت « الثورة العلمانية » التي فجرتها فلسفة التنوير الأوربي، والتي أقامت قطيعة معرفية مع فلسفة الحكم الكهنوتي، وأسست النزعة العلمانية الحديثة على التراث الأوربي القديم وعلى عقلانية التنوير الأوربي الحديث، التي أحلت « العقل » و « التجربة » محل « الدين » و « اللاهوت ».

لقد أعادت « الثورة العلمانية » الكنيسة إلى حدودها الأولى: خلاص الروح، ومملكة السماء، وجعل ما لقيصر لقيصر من دون الله! وجعل « العقل » و « التجربة »، دون « الدين » و « اللاهوت »، المرجع في تدبير شئون العمران الإنساني، أي عزل « السماء » عن « الأرض »

(١) انظر [موسوعة العلوم السياسية] المجلد الأول، مادة ((حق الحكم الإلهي)) طبعة جامعة الكويت سنة ١٩٩٤ م

انطلاقاً من فلسفة أن العالم مكتفٍ بذاته، تدبره الأسباب المخلوقة في ظواهره وقواه وطبيعته، دونما حاجة إلى رعاية إلهية أو تدبير شرعي نازل مما وراء الطبيعة والعالم.

فالعلمانية هي: جعل المرجعية في تدبير العالم إنسانية خالصة، ومن داخل العالم، دونما تدخل من شريعة سماوية هي وحي من الله المفارق لهذا العالم. ولقد عرفت العلمانية الأوربية، غير التيار المادي الملحد، تياراً مؤمناً بالله، استطاع فلاسفته، من أمثال هوبز HOBBES [١٥٨٨ - ١٦٧٩م] ولوك Locke [١٦٣٢ - ١٧٠٤م] وليبنز Leibniz [وروسو Rousseau [١٧١٢ - ١٧٧٨م] وليسنج Lessine [١٧٢٩ - ١٧٨١م]، أي التوفيق بين الإيمان بوجود إله خالق للعالم وبين العلمانية التي ترى العالم مكتفياً بذاته، فتحصر تدبير الاجتماع البشري في سلطة البشر المتحررة من شريعة الله. وكان هذا التوفيق مؤسساً على التصور الأرسطي لنطاق عمل الذات الإلهية، فالله، في التصور الأرسطي، واحد، مفارق للعالم، وخالق له، لكنه قد أودع في العالم والطبيعة الأسباب التي تدبرهما تدبيراً ذاتياً دونما حاجة إلى تدخل إلهي، أو رعاية إلهية فيما بعد مرحلة الخلق «فالحركة توجد في الشيء بذاته وبذاته» لا من حيث أن شيئاً خارجياً هو الذي يحدث فيه هذه الحركة» و«عناية الله موقوفة على ذاته»

ولا تدخُّل له في الأحداث الجزئية في العالم والطبيعة »[1] فالعالم مكتف بذاته، تدبره الأسباب المودعة فيه، وهو وحده مصدر المعرفة الحقة، القابلة للبرهنة والتعليل، وتدبير الدنيا مرجعيته الإنسان - بالعقل والتجربة - دون رعاية أو تدبير أو تدخل من السماء. هكذا استندت العلمانية، في تأسيس « دنيويتها »، على التصور الأرسطي لنطاق عمل الذات الإلهية، فهو مجرد خالق، فرغ من الخلق، وانحصرت عنايته بذاته، دونما رعاية أو تدبير للمخلوقات، كصانع الساعة، الذي أودع فيها أسباب عملها، دون حاجة لوجوده معها وهي تدور! وساعد العلمانية على الانتصار لهذه النزعة، التصور المسيحي لعلاقة الدين بالدولة، فهو تصور يدع ما لقيصر لقيصر، ويقف بالدين عند خلاص الروح ومملكة السماء، دون أن يقدم شريعة للمجتمع والدولة، الأمر الذي جعل « سجن » الدين في الكنيسة وفي الضمير الفردي « ثورة لصحيح ديني » وليس عدواناً على الدين!.

وساعدها على ذلك أيضاً أن التراث الروماني في فلسفة التشريع والتقنين، قد جعل « المنفعة »، غير المضبوطة بالدين وأخلاقياته وشريعته السماوية، هي المعيار، فكان الطريق إلى القانون الوضعي مفتوحاً أمام العلمانية، يزكيه هذا التراث.

---

(١) د. عبد الرحمن بدوي [موسوعة الفلسفة] مادة أرسطو طاليس ص ٤ - ١٠٦، طبعة بيروت سنة ١٩٨٤ م.

هكذا نشأت العلمانية في سياق التنوير الوضعي الغربي، لتمثل عزلاً للسماء عن الأرض، وتحريراً للاجتماع البشري من ضوابط وحدود الشريعة الإلهية، وحصراً لمرجعية تدبير العالم في الإنسان، باعتباره «السيد» في تدبير عالمه ودنياه. فهي ثمرة من ثمرات عقلانية التنوير الوضعي، الذي أحلّ العقل والتجربة محلّ الله والدين، وهي قد أقامت مع الدين في تدبير العالم قطيعة معرفية، وبعبارة واحدة من دعاة التنوير الغربي: «فلم يعد الإنسان يخضع إلا لعقله في أيديولوجيا التنوير التي أقامت القطيعة الإبستمولوجية [المعرفية]. الكبرى التي تفصل بين عصرين من الروح البشرية: عصر الخلاصة اللاهوتية للقديس توما الأكويني، وعصر الموسوعة الفلاسفة التنوير. فراح الأمل بمملكة الله يبرح لكي يخلي المكان لمقام عصر العقل وهيمنته. وراح نظام النعمة الإلهية يتمحي ويتلاشى أمام نظام الطبيعة. وأصبح حكم الله خاضعاً لحكم الوعي البشري، الذي يطلق الحكم الأخير باسم الحرية»[1] إنها عزل السماء عن الأرض، والدين عن الدنيا، وإحلال الإنسان في تدبير العمران البشري محل الله.

(١) أميل بولا [الحرية، العلمنة، حرب شطري فرنسا ومبدأ الحداثة] منشورات [illegible] باريس سنة ١٩٨٧م [والنقل عن هاشم صالح، مجلة «الوحدة» [illegible] عدد فبراير - مارس سنة ١٩٩٣م ص ٢٠، ٢١

وفود العلمانية اليها في ركاب العروبة الاستعمارية

وإذ كانت عروبة بونابرت [١٧٦٩ - ١٨٢١م] بمصر [١٢١٣هـ - ١٧٩٨م] قد مثلت بداية عروبة استعمارية غربية حديثة بوطن عروبة - قلب العالم الإسلامي - بعد أن تخلف هذا الاستعمار عن هذا العالم - عبر أربعة قرون ؟! .

فإن هذه العروبة قد تميزت عن سابقتها بنسبتها [٤٨٩ - ٦٩٠هـ - ١٠٩٦ - ١٢٩١ م] باستهدافها احتلال العقل ، وسدال الفكر ، وتغيير الهوية - مع احتلال الأرض ، ونهب الثروة ، واستعباد الإنسان ! - . فكانت العلمانية واحدة من الوفود الغربي في ركاب العراة

وللمرة الأولى تترجم الكلمة الفرنسية Laique بكلمة « علماني » في المعجم الفرنسي العربي الذي صدر سنة ١٨٢٨ م ، والذي وضعه « لويس بقطر المصري » - الذي خدم جيش الاحتلال الفرنسي بمصر ، ثم رحل معه ، ليدرس العلمية المصرية في مدارس باريس ؟! - ترجمت « اللائكية » بالعلمانية ، من « العلم » - نسبة إلى « العالم » باعتباره « الدنيا » المقابلة « للدين » [1]

( ) د. سيد أحمد فرج [علماني وعلمانية تأصيل معجمي] مجلة الحرس العدد ٢ ص ١٠١ - ١١٠ - سنة ١٩٨٦ م

وفي كل موقع من بلاد الإسلام قامت فيه للاستعمار الغربي سلطة ودولة، أخذ هذا الاستعمار شيئًا فشيئًا يُحلّ بنزعة العلمانية في تدبير الدولة وحكم المجتمع وتنظيم العمران محلّ «الإسلامية»، ويزرع القانون الوضعي العلماني حيثما يقتلع شريعة الإسلام وفقه معاملاتها.

• ففي الجزائر وتونس، أخذ الاستعمار الفرنسي في إحلال القانون الوضعي العلماني محلّ الشريعة الإسلامية وقانونها، وكذلك صنعت إنجلترا بمصر بعد أن احتلتها. وعن هذا الغزو القانوني الوافد العلماني يحدثنا عبد الله النديم [٢٦١ - ١٣١٣هـ ١٨٤٥ - ١٨٩٦م] فيقول: «إن دولة من دول أوربا لم تدخل بلدًا شرقيًا باسم الاستيلاء، وإنما تدخل باسم الإصلاح وبث المدنية وتنادي أول دخولها بأنها لا تتعرض للدين ولا للعوائد، ثم تأخذ في تغيير الاثنين شيئًا فشيئًا..

كما تفعل فرنسا في الجزائر وتونس، حيث سنّت لهم قانونًا فيه بعض مواد تخالف الشرع الإسلامي، بل تنسخ مقابلها من أحكامه، ونشرته في البلاد، واتخذت لتنفيذه قضاة ترضاهم. ولما لم تجد معارضًا أخذت تحوّل كثيرًا من مواده إلى مواد ينكرها الإسلام، توسيعًا لنطاق النسخ الديني. ولم تلبث أن

جاريناها - [في مصر] - وأخذنا بقانون يشبهه »[1].

فبالقانون العلماني يتم النسخ الديني، والمسخ لشريعة الإسلام!

ومع القانون العلماني الوضعي، الذي لا يضبط « المنفعة » بالشرع، ولا يحكم حقوق الإنسان بحقوق الله وحدوده، جاءت العروة الاستعمارية الغالبة إلى بلاد الإسلام بمفهوم الحرية الإنسانية المتحرر من الضوابط الشرعية، والمؤسس على أن الإنسان هو سيد العالم ومرجع التدبير للعمران. وليس على المفهوم الإسلامي للاستخلاف، الذي يضبط حرية الخليفة بالشريعة الإلهية، التي هي معالم التدبير الإلهي للاجتماع الإنساني، وفيها بنود عقد وعهد الاستخلاف الإلهي للإنسان.

وعن هذا المفهوم العلماني للحرية الذي قضى - بعبارة عبد الله النديم - « بعدم تعرض أحد لأحد في أموره الخاصة » يقول النديم في نقده، وفي بيان بديله الإسلامي: « إن الحرية عبارة عن المطالبة بالحقوق، والوقوف عند الحدود. وهذا الذي نسمع به ونراه رجوع إلى البهيمية وخروج عن حد الإنسانية. إنها حرية مدنية ينفر منها البهيم. ولئن كان ذلك سائغًا في أوربا، فإن لكل أمة عادات

---

(١) مجلة [الأستاذ] العدد الثاني والعشرون، ص ٥٠٤، ٥١٥ - بتاريخ ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٣١٠ هـ ١٧ يناير سنة ١٩٨٣ م.

وروابط دينية أو بيئية، وهذه الإباحة لا تناسب أخلاق المسلمين ولا قواعدهم الدينية ولا عاداتهم، وهي لا توافق عوائد أهل الشرق ولا أديانهم. والقانون الحق هو الحافظ لحقوق الأمة من غير أن يجني أو يغري بالجناية عليها بما يبيحه من الأحوال المحظورة عندها »[1]

بل إن تسلل القانون العلماني الغربي، واختراقه لمؤسساتنا القضائية والتشريعية، قد سبق أحيانًا الاحتلال العسكري المباشر والسلطة الاستعمارية السافرة، وذلك عندما رافق تزايد « النفوذ » الاستعماري في بلادنا، وتضخم الجاليات الأجنبية فيها. فكان تسلله هذا تمهيدًا للاحتلال والاستعمار ؟!.

ففي مصر، على عهد الخديوي سعيد [١٢٣٧ - ١٢٧٩ هـ ١٨٢٢ - ١٨٦٣ م] صدرت « إرادة » ؟! - في ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ ١٨ إبريل سنة ١٨٥٥ م - بإنشاء محكمة تجارية [مجلس تجار] مختلط من المصريين والأجانب، ليقضي في المنازعات التجارية التي يكون الأجانب طرفًا فيها »[2] فبدأ الاختراق العلماني لمؤسسة القضاء.

ومع تزايد النفوذ الأجنبي، أصبحت للأجانب الأغلبية في عضوية

---

(١) المصدر السابق، العدد التاسع عشر ص ٤٣٩، والعدد الثامن والعشرون، ص ٢٠٩.

(٢) أمين سامي باشا [تقويم النيل] المجلد الأول من الجزء الثالث، ص ١٦٠ طبعة القاهرة سنة ١٩٣٦ م.

محكمة [قومسيون مصر] - ثلاثة مصريون، وأربعة أجانب. [1] ؟

وبعد أن تعددت « المحاكم القنصلية » التي يقضي فيها قضاة أجانب بالقانون الأجنبي، في المنازعات التي يكون أحد طرفيها أجنبيًا - حتى بلغت في ظل الامتيازات الأجنبية سبع عشرة محكمة « نُظمت هذه الفوضى » القانونية والقضائية سنة ١٨٧٥م بإنشاء « المحاكم المختلطة » وهي التي تقضي في المنازعات بين المصريين والأجانب « بقانون نابليون » العلماني .. وباللغة الفرنسية، وأغلبية قضاتها أجانب، والرئاسة فيها للأجانب .. وفي دائرتها الجزئية، ذات القاضي الواحد، ينفرد القاضي الأجنبي بالحكم، وكذلك في دوائر : الأمور المستعجلة، والوقتية، والبيوع، ونزع الملكية العقارية ؟! [2]

فتم الاختراق العلماني لمؤسستي « القضاء » و « التشريع » معًا، إذ « لم يقتصر النظام المختلط على إنشاء قضاء أجنبي نافذ الأحكام على الرعايا الوطنيين وعلى حكومة البلاد، بل خوّل الدول الأجنبية حق التدخل في التشريع الذي يسري على رعاياها .. » [3]

---

(١) عبد الرحمن الرافعي [عصر إسماعيل] ج ١ ص ٤٧ ، ٤٨ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٤٨ م

(٢) المرجع السابق - ج ٢ ص ٢٤٢ - ٢٤٦

(٣) المرجع السابق - ج ٢ ص ٢٤٩ .

بل إن قاضيًا هولنديًّا بهذه المحاكم المختلطة « فان بملن » Von Bemmelen قد وصف القضاء القنصلي بأنه « وليد الاغتصاب الواقع من الأقوياء على حقوق الضعفاء » ، ووصف المحاكم المختلطة ، وكان قاضيًا بها « بأنها ركن قويّ من أركان السيطرة الأوربية على مصر » (١)

ولم يُجْدِ في مقاومة هذا التسلل العلماني إلى القضاء والتشريع المصريين « صيحة التحذير » التي أطلقها رفاعة الطهطاوي (١٢٠٦ - ١٢٩٠ هـ ، ١٨٠١ - ١٨٧٣ م) عندما كتب [١٢٨٦هـ ، ١٨٦٩ م] عن هذه المجالس التجارية التي أُنِّيت في المدن الإسلامية « لفصل الدعاوي والمرافعات بين الأهالي والأجانب ، بقوانين في الغالب أوربية » وعقّب على هذا الاختراق القانوني العلماني ، قائلاً :

« مع أن المعاملات الفقهية لو انتظمت وجرى عليها العمل لما أخلّت بالحقوق ، بتوفيقها على الوقت والحالة . ومن أمعن النظر في كتب الفقه الإسلامية ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية ، حيث بوبوا للمعاملات الشرعية أبوابًا مستوعبة للأحكام التجارية ، كالشركة ،

(١) المرجع السابق ج ٢ ص ٢٤٣ ، ٢٤٧ [والمرجع ينقل عن كتاب « مصر » ج ١ ص ١١٨ ، ٢٠٥ ، طبعة سنة ١٨٨٢]

والمضاربة ، والقرض ، والمخابرة ، والعارية ، والصلح ، وغير ذلك . إن بحر الشريعة الغراء على تفرع مشارعه ، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقي والري . ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية ، لأنها أصل ، وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع .. » (١) .

لم تجد « صيحة التحذير » التي أطلقها الطهطاوي ، في مواجهة الاحتراق العلماني لمؤسساتنا القضائية والتشريعية ، بل جاء « عموم بلوى الاحتراق » عندما احتل الإنجليز مصر [١٢٩٩ هـ - ١٨٨٢ م] ففي العام التالي ، عمم الاحتلال القانون الأجنبي في عموم القضاء الأهلي المصري ففي ٢٤ جمادي الثاني سنة ١٣٠٠ هـ ، مايو سنة ١٨٨٣ م صدر القانون المدني ، والقانون التجاري ، وقانون التجارة البحري ، وقانون المرافعات على حالها الذي كانت عليه في المحاكم المختلطة وصدرت قوانين العقوبات ، وتحقيق الجنايات مع بعض التعديلات ولم يأت ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ م حتى كانت

(١) [الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي ، ج ، ص ٥٤٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، دراسة وتحقيق ، د. محمد عمارة ، طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م

قوانين قد « تعلمنت » في القضاء الأهلي المصري.

وإذا كان الطهطاوي قد أشار إلى أن تقنين مبادئ الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها بتوفيقها على الوقت والحالة »، هو تقديم للبديل الإسلامي، في مواجهة الاختراق التشريعي العلماني، فإن تلميذه محمد قدري باشا [١٢٣٧-١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨-١٩٢٢م] قد اجتهد في تقنين هذا البديل الإسلامي، فقدم لمكتبة القانون الإسلامي:

١- كتاب [مرشد الحيران في معرفة أحوال الإنسان] في المعاملات الشرعية.

٢- وكتاب [قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف].

٣- وكتاب [تطبيق ما وجد في القانون المدني موافقاً لمذهب أبي حنيفة].

٤- وكتاب [الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية][٢] مبرهنًا بذلك على استمرار المقاومة الإسلامية لاختراق العلمانية

(١) الرافعي [عصر إسماعيل] ج ٢ ص ٢٤ [illegible] في أوائل عهد الاحتلال] ص ٦٥ [illegible] طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦.

(٢) [كلي الأعلام] طبعة بيروت [illegible] معجم المطبوعات العربية والمعربة] طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨م.

الغربية عقب القانوني ومؤسسات القضاء والتشريع في البلاد.

وعلى هذا الدرب، الذي خطه الطهطاوي «للإصلاح بالإسلام» وتجديد دنيانا بتجديد ديننا، سار الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده [١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م]، الذي انتقد النزعة المادية للمدنية الأوربية - «مدنية الذهب والفضة»[1]..

ونعت النصرانية بمنبر الإسلام، الذي «ظهر، لا روحيا مجردًا، ولا جسدانيًا جامدًا، بل إنسانيًا وسطا بين ذلك، أخذ من كل القبيلين بنصيب، فتوفر له من ملاءمة الفطرة البشرية ما لم يتوفر لغيره. وصار المدرسة الأولى التي يرقى فيها البرابرة على سلم المدنية، والذي جمع بين الدين والشرع، فلم يعرف ما يسميه الإفرنج «ثيوكرتيك»، أي سلطان إلهي، وفي ذات الوقت لم يدع ما لقيصر لقيصر، بل كان من شأنه أن يكون كمالاً للشخص وألفة في البيت، ونظامًا للملك، امتازت به الأمم التي دخلت فيه عن سواها ممن لم يدخل فيه»[2].

ثم حكم بأن سبيل الدين لمريد الإصلاح في المسلمين سبيل لا

---

(١) [الأعمال الكاملة] ج ٣ ص ٢٠٥ [illegible] وتحقيق [illegible] محمد عمارة [illegible] طبعة القاهرة سنة ١٩٩٤ م

(٢) المصدر السابق، ج ٣ ص ٢٨٧، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٨٨، ٢٨٦، [illegible]

مندوحة عنها ، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين - [أي العلمانية] - هو بذر غير صالح للتربة ، لا ينبت ، ويضيع تعبه ، ويخفق سعيه . فما لم تكن المعارف والآداب مبنية على أصول الدين فلا أثر لها في النفوس . وإذا كان الدين كافلاً بتهذيب الأخلاق ، وصلاح الأعمال ، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها ، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره ، وهو حاضر لديهم ، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به ، فلم العدول عنه إلى غيره ؟! » (١) .

فواصلت مدرسة الإحياء والتجديد الديني - التي قادها جمال الدين الأفغاني [١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م] - وأعلى إيداعها محمد عبده ، وحملت رسالتها [المنار] للشيخ رشيد رضا [١٢٨٢ - ١٣٥٤ هـ ١٨٦٥ - ١٩٣٥ م] على امتداد أربعين عاماً ، وواصلت رسالة المقاومة للاحتراق العلماني ، إلى أن حملت الرايات جماعات اليقظة الإسلامية وحركاتها ، تلك التي انتقلت بهذه المقاومة - بعد سقوط الخلافة [١٣٤٢ هـ - ١٩٢٤ م] من إطار « الصفوة » إلى إطار « الجماهير » .

* * * *

(١) المصدر السابق ، ج ٣ ص ١٠٩ ، ٢٣١

الاصول الإسلامية لرفض العلمانية

وإذا كان التصور الأرسطي لنطاق عمل الذات الإلهية هو «الخلق» دون «الرعاية والتدبير» للعالم والطبيعة والعمران الإنساني، وهو التصور الذي لم يناقضه التصور النصراني، الذي ترك ما لقيصر لقيصر، دون تدخل من الله في ما لقيصر، والذي دعمته فلسفة التشريع الرومانية التي جعلت مقاصد التشريع تحقيق «المنافع والمصالح» الدنيوية، دون ربط لها بالأخلاقيات الدينية أو القيم الإيمانية أو السعادة الأخروية –.

إذا كانت هذه التصورات والمنطلقات في الموروث الحضاري الغربي، قد فتحت الطريق أمام رد الفعل العلماني على استبداد الكنيسة واحتكار اللاهوت الديني والروحي والاجتماع والمعارف والعلوم، بحسبان العلمانية، التي تعزل السماء عن الأرض، وتحرر العمران الإنساني من الضوابط الدينية، وتطلق الحرية للإنسان في سياسة المجتمع كسيد للكون، بحسبان هذه العلمانية هي الأقرب للتصور الأرسطي لنطاق عمل الذات الإلهية، ولدعوة النصرانية أن تترك ما لقيصر لقيصر، ولفلسفة التشريع الروماني في تحرير القانون من القيم الإيمانية والمقاصد الشرعية.

إذا كان هذا هو «حال القضية» في النموذج الحضاري الغربي

فإن أمرها ليس كذلك في السياق الإسلامي

فالتصور الإسلامي لنطاق عمل الذات الإلهية يتعدى حدود الخلق للمخلوقات إلى حيث يكون الله، سبحانه وتعالى، أيضًا الراعي والمدبر لكل عوالم وأمم وعمران المخلوقات

لقد سفّه القرآن الكريم تصور الوثنية الجاهلية، وهو ذاته التصور الأرسطي، لنطاق عمل الذات الإلهية، فهو في التصوّرين مجرد خالق، بينما التدبير للدنيا والعمران موكول في الأرسطية إلى الإنسان والأسباب المودعة في الطبيعة وظواهرها، وهو في الوثنية الجاهلية موكول إلى الشركاء والأصنام والطواغيت

سفّه القرآن الكريم هذا التصور عندما قال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨] .. فَجَعْلُ الخلق لله، والتدبير لغير الله تصور جاهلي مرفوض ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا ۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ٣٦]

فهذه القسمة، التشبيه بمفهوم العلماني بشعار « الدين لله والوطن للجميع » أ. هي سوء حكم بتحديين يسقطهما القرآن ويرفضهما التصور الإسلامي لنطاق عمل الذات الإلهية. وفي مقابل ذلك يقدم الإسلام تصوره لنطاق عمل الذات الإلهية خالق كل شيء، ومدبر كل أمر - حتى ما هو مقدور للإنسان، وداخل في نطاق قدرته وإرادته وفعله هو فيه خليفة لله سبحانه وتعالى، يدبره الإنسان بإرادة إلهية ويكتسب شرعيّ كخليفة لله ملتزم بشريعته التي تمثل بنود عقد وعهد الاستخلاف، وكعبد لسيد الوجود، وليس كسيد لها في الوجود. فليس في التصور الإسلامي « الخلق والتدبير » جميعًا ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [يونس ٣] ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأعراف ٥٤] ﴿ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾ [طه ٤٩ - ٥٠] فليس التصور الإسلامي نطاق عمل الذات الإلهية يحدد نطاق عمل الله في الكون وحده، محررًا الطبيعة والعالم والمجتمع والإنسان من مفهوم وتصور التدبير الإلهي وربطه الإلهية هو الله المخلوقات فكل شيء في هذا التصور الإسلامي، هو الله، حتى ما هو للإنسان فهو

له بحكم الاستخلاف و بوكالة و نسبة له ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ لَا شَرِيكَ لَهُ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الأنعام ٦٢ ٦٣] ، وكفى بهذه الآية وحدها معبرة عن يقين المسلم بالحضور و التدبير الإلهي في كل شيء حتى يسع الحرية الإنسانية دروبها دون أن يقع المؤمن في دروب العبودية لله وحده ، ستأثر ، سبحانه ، بالخلق و الأمر ، أي بالإيجاد و التدبير جميعا .

و استخلف في الأرض ، فجعل له الشوري في الأمر و التدبير بمعرفته ، و الإرادة و المقدرة و الاستطاعة لإقامة العدل وصناعة العمران وصيانة الحياة وتحديد مسارات التاريخ ، كخليفة لله ﴿ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [آل عمران ١٥٩] ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى ٣٨] ، ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء ٥٩] ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ [النساء ٨٣]

هكذا يقضي التصور الإسلامي بتحقيق عمل دائب لإنهاء طريق على العلمانية ، فمجتمع يجتمع ويتوافق في ظل مسلم بتصور الله مدبرا لكل شيء ورقيبا على كل أمر ، مع تصور عريض مستمد من الأرض وتحرير العمران الإنساني من ضوابط وحدود تدبير الله

وكما تميز ميراث الحضاري عن ميراث الحضاري الغربي ، في

تصور نطاق عمل الذات الإلهية، ومن ثم في مكانة الإنسان في هذا الوجود. كذلك تميزت فلسفة التشريع في النسق القانوني الإسلامي سواء في مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها ومقاصدها والتي هي «وضع إلهي» - أو في فقه معاملاتها - الذي هو إبداع الفقهاء المسلمين المحكوم بمبادئ الشريعة وقواعدها وحدودها ومقاصدها. تميزت فلسفة الإسلام في التشريع عندما ربطت «المنفعة» بـ «الأخلاق» و«المصلحة» بـ «المقاصد الشرعية» و«سعادة الدنيا» بـ «النجاة يوم الدين». فأغلقت هذه الفلسفة التشريعية الإسلامية الطريق أمام القانون الوضعي العلماني مانعة إمكان تعايشه مع النسق التشريعي الذي يحكم سلطات الأمة في اليقين بسيادة حاكمية الوضع الإلهي لحدود الشريعة ومبادئها وقواعدها ومقاصدها.. «فالمصلحة» التي يتبناها القانون الإسلامي هي «المصلحة الشرعية المعتبرة» وليست مطلق «المصلحة» و«المنفعة» التي يريد الفقه الإسلامي جعلها ليست البدء أو الشهوة أو مطلق المنفعة، بالمعايير الدنيوية الخالصة للدنيا، ذلك لأن المسلم لا يمحض ربه «صلاته» و«نسكه» فقط، وإنما يمحضه، مع الصلاة والنسك، جماع المحيا والممات ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا

أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الأنعام ١٦٢ - ١٦٣]

وهذه الحقيقة من حقائق تميز فلسفة التشريع والتقنين الإسلامية عن نظيرتها الرومانية والغربية ، هي مما أجمع عليه أهل العلم ، مسلمين وغير مسلمين . ويكفي أن نشير إلى شهادة مستشرق حجة في القانون الغربي العلماني وفي الفقه الإسلامي ، هو « دافيدي سانتيلانا » David de Santillana [١٨٤٥ - ١٩٣٠ م] فهو يقول عن فلسفة التشريع في القانون الوضعي الغربي : « إن معنى الفقه والقانون بالنسبة إلينا وإلى الأسلاف مجموعة من القواعد السائدة التي أقرها الشعب ، إما رأساً أو عن طريق ممثليه ، وسلطانه مستمد من الإرادة والإدراك وأخلاق البشر وعاداتهم »

فهو قانون « دنيوي » أي « علماني » خالص للدنيوية

ويستطرد « سانتيلانا » مقارناً هذه الفلسفة العلمانية بالفلسفة الإسلامية في التشريع ، فيقول : « إلا أن التفسير الإسلامي للقانون هو خلاف ذلك ، فالخضوع للقانون الإسلامي هو واجب اجتماعي وفرض ديني في الوقت نفسه ، ومن ينتهك حرمته لا يأثم تجاه النظام الاجتماعي فقط ، بل يقترف خطيئة دينية أيضاً ، فالنظام القضائي والدين ، والقانون والأخلاق ، هما شكلان لا ثالث لهما لتلك الإرادة التي يستمد منها المجتمع الإسلامي وجوده وتعاليمه ،

فكل مسألة قانونية إنما هي مسألة ضمير ... والصبغة الأخلاقية تسود القانون لتوحد بين القواعد القانونية والتعاليم الأخلاقية توحيدًا تامًّا والأخلاق والآداب، في كل مسألة، ترسم حدود القانون فالشريعة الإسلامية شريعة دينية تعبر أفكارنا أصلاً »(١)

وذات الحقيقة يؤكد عليها المستشرق السويسري «ماسيل بوزار» الذي نبه على تميز القانون الإسلامي عن القانون الوضعي العلماني في المصدر، وفي المقاصد، فيقول: « ومن المفيد أن نذكر فرقًا جوهريًّا بين الشريعة الإسلامية والتشريع الأوربي الحديث، سواء في مصدريهما المتخالفين أو في أهدافهما النهائية. فمصدر القانون في الديمقراطية الغربية هو إرادة الشعب، وهدفه النظام والعدل داخل المجتمع، أما الإسلام، فالقانون صادر عن الله، وبناء عليه يصير الهدف الأساسي الذي ينشده المؤمن هو البحث عن التقرب إلى الله، باحترام الوحي والتقيد به. فالسلطة في الإسلام تفرض عددًا من المعايير الأخلاقية، بينما تسمح في الطابع الغربي أن يختار الناس المعايير حسب الاحتياجات والرغبات السائدة في عصرهم »(٢)

---

(١) ماسيلا، [القانون والمجتمع] بحث في كتاب [تراث الإسلام] ص ٤١١، ٤٣٨، ٤٣١ ترجمة جرجيس فتح الله طبعة بيروت سنة ١٩٧٢

(٢) لواء أحمد عبد الوهاب [الإسلام في الفكر الغربي] نصوص ص ٨٠ - ٨٣ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٣ م

وهكذا تحول الفلسفة المتميزة للتشريع الإسلامي بين المسلم وبين قبول القانون الوضعي العلماني، كما تحول التصور الإسلامي لنطاق عمل الذات الإلهية، ولمكانة الإنسان في الكون، بين المسلم وبين قبول العلمانية جملة وتفصيلاً.

* * *

ولأن هذه هي حقيقة تميز النسق الفكري الإسلامي المنطلق من البلاغ القرآني ومن البيان النبوي لهذا البلاغ، كانت جذور المقاومة الإسلامية لانقلاب «الدولة» من «الدين» وتحرر «المجتمع» من «الشريعة» أبعد في تراثنا الإسلامي من المواجهة مع العلمانية الغربية الوافدة إلينا في ركاب الغزوة الاستعمارية الحديثة.

فالتعاقد الدستوري، الذي تقوم به «الدولة»، ليس مجرد تراض بين «المحكومين» و«الحاكمين»، كما هو حاله في الفكر السياسي الوضعي، وإنما لأنا في هذا التعاقد الدستوري، كي يكون إسلامياً، من أن تكون المرجعية فيه دينية، الله والرسول، أي للوحي الإلهي والسنة النبوية. فإسلامية الدولة، وإسلامية التعاقد الدستوري الذي تتأسس عليه، مبدأ شرعي، ووضع إلهي ثابت تحدث عنه القرآن الكريم في آيات سورة النساء: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ

اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ ۖ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ۝﴾ [النساء: ٥٨ - ٦٠]

١- فعلى ولاة الأمر أداء الأمانات لأهلها والحكم بالعدل بين الناس.

٢- وبقاء ذلك لهم طاعة المؤمنين.

٣- وطاعة المحكومين لأولي الأمر تابعة لطاعة الجميع لله وللرسول، أي للكتاب والسنة.

٤- وشرط تحقق واكتمال الإيمان الديني بالله واليوم الآخر أن تكون مرجعية هذا التعاقد الدستوري هي الكتاب والسنة، وإلا كان هذا الإيمان زعما وادعاء، لأنه إن لم تكن المرجعية في الله والرسول، فهي للطاغوت.

هكذا حسم القرآن المرجعية الإسلامية للدولة الإسلامية.

ولقد صاغ رسول الله ﷺ هذا المبدأ القرآني - المرجعية الدينية في التعاقد الدستوري على إقامة الدولة - صاغه «مادة» في أول دستور لأول دولة إسلامية - في «الصحيفة» التي مثلت دستور دولة

المدينة نصب على » وما كان بين أهل هذه الصحيفة من شتجار يُخشى فساده ، فمرده إلى الله وإلى محمد [1]

وأكد ذلك الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، في أول خطاب له عقب اختياره وبيعته له بالخلافة ، فقال « **أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم** » فبلغ الربط بين إسلامية الدولة سيجعل المرجعية الدينية شرط قيام واستمرار التعاقد الدستوري على إقامتها في التجربة التاريخية – التي يقيس عليها المسلمون – بلغ هذا الربط في الحسم والوضوح هذا الحد الذي ميز دولة الإسلام عن كثير من الدول التي عرفتها كثير من الأنساق الفكرية الأخرى ..

لقد عرف التاريخ الإنساني

١ـ دول الاستبداد ، التي تحكم بالهوى والشهوة والقوة

٢ـ ودول الكهانة الدينية ، والعصمة المقدسة ، والحكم بالحق الإلهي وفيها زعم الحكام النيابة عن السماء ، مسقطين الأمة من الحسبان

٣ـ ودول السياسة العقلانية ، ومنها الدول العلمانية التي يدير حكامها مجتمعاتها بسياسة العقل والمصلحة المتحررة من المرجعية الدينية

(١) مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة] ص ٢٠ جمعها وحققها د. محمد حميد الله حيدر آبادي طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥ م

وديمقراطيات هذا النمط من الدولة، يتوب فيها الحكام عن الأمة، مسقطين الدين والشريعة الإلهية من مرجعية السياسة والتدبير.

٤. أما الدولة الإسلامية، فإنها نمط متميز وفريد. فهي إسلامية المرجعية، ومدنية النظم، التي تقاس إسلاميتها بمدى تحقيقها للمبادئ والمقاصد الشرعية. **وفيها تجتمع المرجعية الدينية - سيادة الشريعة - وسلطة الأمة - المستخلفة لله - ونيابة الدولة عن الأمة وبذلك تبرأ من سلبيات دول الكهانة الدينية والدول العلمانية جميعًا.**

وكما استقر هذا التميز للدولة الإسلامية في أصول دينها، وفي دولة النبوة والخلافة الراشدة، فلقد استقر كذلك في الفكر الإسلامي، السابق على ظهور العلمانية الغربية، وعلى عصر احترافها العالمي الإسلامي، وعلى تصدي فكرنا الإسلامي الحديث لهذا الاحتراق.

ورحم الله ابن خلدون [٧٣٢ - ٨٠٨ هـ ١٣٢٢ - ١٤٠٦ م] فيلسوف العمران الإسلامي والإنساني، الذي صاغ كل ذلك، في دقة ووضوح، وهو يتحدث عن أنواع الحكم وفلسفات الدول، فقال: « ولما كانت حقيقة الملك أنه الاجتماع الضروري للبشر وجب أن يرجع في ذلك إلى قوانين سياسية مفروضة يسلمها الكافة وينقادون إلى أحكامها.

فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة

وبصرائها كانت سياسة عقلية .

وإذا كانت مفروضة من الله ، بشارع يقررها ويشرعها ، كانت سياسة دينية نافعة في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، وذلك أن الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط ، فالمقصود بهم إنما هو دينهم المفضي بهم إلى السعادة في آخرتهم ، فجاءت الشرائع بحملهم على ذلك في جميع أحوالهم من عبادة ومعاملة ، حتى في الملك ، الذي هو طبيعي للاجتماع الإنساني ، فأجرته على منهاج الدين ليكون الكل محوطاً بنظر الشارع ، فما كان من الملك بمقتضى القهر والتغلب ، فجور وعدوان ومذموم عند الشرع ، كما هو مقتضى الحكمة السياسية ، وما كان منه بمقتضى السياسة وأحكامها فمذموم أيضاً ، لأنه نظر بغير نور الله ﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ ﴾ [النور : ٤] ، لأن الشارع أعلم بمصالح الكافة فيما هو مغيب عنهم من أمور آخرتهم ، وأعمال البشر كلها عائدة عليه في معادهم ، من ملك أو غيره ، وأحكام السياسة إنما تطلع على مصالح الدنيا فقط ﴿ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [الروم : ٧] ومقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم ، فوجب بمقتضى الشرائع حمل الكافة على الأحكام الشرعية في أحوال دنياهم وآخرتهم ، وكان هذا الحكم لأهل الشريعة وهم الأنبياء ومن قام فيه مقامهم ، وهم الخلفاء

فقد تبين لك من ذلك .. أن :

١ ـ الملك الطبيعي هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة

٢ ـ والسياسي هو حمل الكافة على مقتضى نظر عقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار .

٣ ـ والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى نظر شرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها ، إذ الدنيا مرجعها كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة ، فهي ، في الحقيقة ، خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به » (١)

فالدولة العلمية هي التي تسوس المجتمع « مقتضى العلم العقلي » التي تعني « تحقيق المصالح الدنيوية وحدها »

بينما الدولة الإسلامية ، هي التي تسوس من الشرع ، بنظر صلاح الدنيا والآخرة جميعًا . فالأولى نظر نظر « عقلي مجرد عن الشرع » بينما الثانية الإسلامية تنظر « بالعقل في الشرع » وكما يقول الإمام الغزالي [٤٥٠ ـ ٥٠٥ هـ ١٠٥٨ ـ ١١١١ م] « فإن العقل مع الشرع نور على نور » (٢)

* * *

(١) [المقدمة] ص ١٥٠ ، ١٥١ ، طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ

(٢) [الاقتصاد في الاعتقاد] ص ٣ ، طبعة القاهرة ، تحقيق محمد علي صبيح ، بدون تاريخ

تلك هي « العلمانية » الموجه ، والنشأة ، والملابسات

وهكذا كان وفودها إلى عالم الإسلام في ركاب الغزوة الاستعمارية الحديثة ، واحترافها لمؤسسات القضاء والتشريع في بلادنا

وهذا هو موقف الإسلام والفكر الإسلامي منها ، سواء في اجتهادات تيار الإحياء والتجديد الحديث ، أو في الأصول والمنطلقات الإسلامية ، أو في إبداع فكرنا الإسلامي الوسيط

المتغربون ... العلمانيون

ما الذين انبهروا من مثقفينا المحدثين بالعلمانية الغربية ، فتبنوها ودعوا إلى سلوك طريقها في نهضتنا ، كما حدث للغربيين في نهضتهم .. وقالوا عن علاقة الدين بتدبير الدولة والمجتمع والعمران

« يا بعد ما بين السياسة والدين » (١)

و « إن السياسة شيء والدين شيء آخر ، وإن وحدة الدين ووحدة اللغة لا تصلحان أساسًا للوحدة السياسية ولا قوامًا لتكوين الأوطان » (٢) فلقد كانوا هم الذين نظروا إلى إسلامنا المنظور نظرتي ، فسووا في علاقة الدين بالدولة والسياسة بين الإسلام والنصرانية ، كما نظروا إلى تراثنا وحضارتنا ، وإلى « العقل الشرقي

(١) علي عبد الرزاق [الإسلام وأصول الحكم] ص ٦٩ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٢٥ م

(٢) د. طه حسين [مستقبل الثقافة في مصر] ج ١ ص ١٦ ، ٧ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م

والمسلم « الذي أبدع هذا التراث وصنع هذه الحضارة ، بمنظار عربي . فرأوا الخلافة الإسلامية « كهانة مستبدة تحكم بالحق الإلهي المقدس » ، ورأوا في العقل المسلم عقلاً يونانياً ، منذ القدم ، وبعد التدين بالإسلام ، لأن القرآن عندهم كالإنجيل والإسلام عندهم ، كالنصرانية .. ومحمد ﷺ عندهم ، كان كالحنابلة من الرسل ، لا شأن له بسياسة الدولة أو تدبير الاجتماع أو بناء العمران ؟

لقد « ضُربت » عقولهم في « مصانع الفكر العربي » ، فقالوا إن العقل الشرقي هو – كالعقل الأوربي – مردّه إلى عناصر ثلاثة

« حضارة اليونان وما فيها من أدب وفلسفة وفن

وحضارة الرومان وما فيها من سياسة وفقه

والمسيحية وما فيها من دعوة إلى الخير وحث على الإحسان »

وكما لم يغير الإنجيل من الطابع اليوناني للعقل الأوربي فكذلك القرآن ، لم يغير من الطابع اليوناني للعقل الشرقي ، لأن القرآن إنما جاء متممًا ومصدقًا لما في الإنجيل [1] .. وإن الحضارة الغربية والحضارة الفرنسية يقومان على أساس واحد ، هو في نهاية الأمر الحضارة اليونانية اللاتينية [2] » ؟ !

(١) المرجع السابق ج١ ص ٢٩ ، ٢١ ، ٢٢

(٢) د. طه حسين [من الشاطئ الآخر] مصوصة الفرنسية التي جمعت وترجمت =

لقد شوهت المناهج الغربية رؤاهم ، وزيفت وعيهم ، فرأوا إسلامنا نصرانية .. وخلافتنا كهانة .. وقرآننا إنجيلاً .. وشريعتنا قانوناً رومانيا .. ومن ثم رأوا « الحلّ العلمانيّ » هو طريقنا إلى النهوض ، كما كان حاله في سياق النهضة الأوربية الحديثة .

وإذا كان هذا « التغرّب » أمرًا قابلاً « للتفسير » ، دون « التبرير » .. فإن الأمر الذي يبلغ في الغرابة حد « الكارثة » هو الموقع الذي قادت إليه العلمانية بعضًا من مثقفينا الذين تمذهبوا بمذهبها .. موقع التبعية للحضارة الغربية الغازية ، والولاء للمركزية الغربية العنصرية .. بل وإعلان التسليم والاستسلام لإرادة الغرب في استلابنا واحتوائنا وإلحاقنا بنموذجه الحضاريّ « في الإدارة .. والحكم .. والتشريع » .. وإلا فماذا تعنيه كلمات الدكتور طه حسين [١٣٠٦ - ١٣٩٣هـ ١٨٨٩ - ١٩٧٣ م] : « **لقد التزمنا أمام أوربا أن نذهب ونسلك مذهبها في الحكم ، ونسير سيرتها في الإدارة ، ونسلم طريقها في التشريع . التزمنا هذا كله أمام أوربا . وهل كان إمضاء معاهدة الاستقلال - [سنة ١٩٣٦ م] - ومعاهدة إلغاء الامتيازات - [سنة ١٩٣٨ م] - إلا التزامًا صريحًا قاطعًا أمام العالم المتحضر بأننا**

= بعد وفاته - جمعها وترجمها : عبد الرشيد الصادق المحمودي . ص ١٩١ ، ١٩٢ ، طبعة بيروت سنة ١٩٩٠ م .

سنسير سيرة الأوربيين في الحكم والإدارة والتشريع ؟ » [١] .

إن هذا « الاعتراف » العلمانيّ « بالالتزام » بما ألزمنا به الغرب ، من أن « نسير سيرة الأوربيين في الحكم والإدارة والتشريع » .. ينقل قضية تبني العلمانية في بلادنا إلى مستوى آخر .. فالقضية تتجاوز أحيانًا دائرة الاختلاف في الفكر ، لتصب – بوعي أو بغير وعي – في خانة التفريط في الاستقلال ؟ ! .. وإذا كان الدكتور طه حسين قد تجاوز هذا الانبهار بالغرب ، والالتزام بما سعت أوربا إلى إلزامنا به [٢] .. فإن كلماته هذه تذكرنا بكلمات موقظ الشرق وفيلسوف الإسلام جمال الدين الأفغاني ، التي قال فيها : « لقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة ، المنتحلين أطوار غيرها ، يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها .. وطلائع لجيوش الغالبين وأرباب الغارات ، يمهدون لهم السبيل ، ويفتحون الأبواب ، ثم يثبتون أقدامهم » [٣] ؟!

فإسلامية الدولة .. وإسلامية القانون ، فضلاً عن أنهما من فرائض الإسلام ، فإنهما من معالم الاستقلال الحضاريّ للأمة الإسلامية ولديار الإسلام .

---

(١) [مستقبل الثقافة في مصر] ج ١ ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) انظر كتابنا [الإسلام والسياسة] ص ١١٨ – ١٣١ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٩٣ م .

(٣) [الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني] ص ١٩٦ ، ١٩٧ ، دراسة وتحقيق : د. محمد عمارة ، طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المؤلف	٧
• **علمانية المدفع والإنجيل**	٩
كأس العلمانية المسموم !	١١
حقائق وأرقام على أرض الواقع	١٤
الروح الصليبية حية ومتوقدة في مواجهة الإسلام	١٦
صور من التحالف بين المدفع العلماني والإنجيل المنصرين	٢١
الغرب هو الذي يعلن الحرب على الإسلام وحضارته	٣٢
تاريخ الغرب العلماني في استخدام الصليبية ضد الإسلام	٣٧
الخلاصة	٤٠
• **العلمانية بين الغرب والإسلام**	٤٥
نشأة العلمانية	٤٧
وفود العلمانية إلينا في ركاب الغزوة الاستعمارية	٥٣
الأصول الإسلامية لرفض العلمانية	٦٣
المتغربون .. العلمانيون	٧٦
موضوعات الكتاب	٨٠

هذا الكتاب

إن الدعوة إلى الإسلام هي دعوة للإيمان بكلّ النبوات والرسالات .
فنحن عندما ندعو اليهوديّ إلى الإسلام ، فإننا ندعوه إلى الصعود على سلّم التديّن ، وإضافة الإيمان بالنصرانية وبالإسلام إلى إيمانه باليهودية ومقدساتها .
ونحن عندما ندعو النصرانيّ إلى الإسلام ، فإننا ندعوه إلى أن يضيف الإيمان الإسلاميّ إلى إيمانه باليهودية والنصرانية .
فالدعوة إلى الإسلام هي دعوة إلى كامل الدين والشرائع التي تفرعت من ملّة أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام .
وعلى العكس من ذلك التهويد والتنصير .
فالنصرانيّ الذي يرتد إلى اليهودية إنما يفكر بالنصرانية ومقدساتها .
والمسلم الذي يرتد إلى النصرانية إنما يفكر بالإسلام ويزدريه .
وهكذا يكون الفارق بين الإضافة والصعود ... وبين النقص والنكوص .
وصدق الله العظيم : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ .

مكتبة الإمام البخاري
للنشر والتوزيع
مصر - الإسماعيلية - ٤٦ شارع الجمهورية - الثلاثيني - عند الشبراك
ت ٠٦٤٣٢٤٣٧٤٣ - جوال ٠١٢٣٦٧٦٧٩٧